

موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي من منظور مستقبلي

حسام شحادة



أوراق الجزيرة
ALJAZEERA PAPERS

11

**موقع المياه
في الصراع العربي الإسرائيلي
من منظور مستقبلي**

سلسلة أوراق الجزيرة رقم 11

موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي من منظور مستقبلي

حسام شحادة



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

1430 هـ - 2009 م

ردمك 5-806-87-9953-978

جميع الحقوق محفوظة لمركز الجزيرة للدراسات

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 - 4930183 - 4930218 (+974)

فاكس: 4831346 (+974) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (+961-1)

ص. ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (+961-1) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية للعلوم ناشرون م.م.ل

للتبصير وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (+9611)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (+9611)

المحتويات

7.....	تقديم
11.....	الفصل الأول: الموارد المائية المتاحة في فلسطين التاريخية
23.....	الفصل الثاني: الأطماع والمشاريع في مياه فلسطين
23.....	المبحث الأول - الأطماع والمشاريع الاستعمارية
25.....	المبحث الثاني - الإدراك الصهيوني المبكر لأهمية المياه
28.....	المبحث الثالث - الأطماع والمشاريع الصهيونية في ظل الانتداب البريطاني
37.....	الفصل الثالث: الاستهلاك والمشاريع المائية الإسرائيلية بعد قيام الدولة
37.....	المبحث الأول - استهلاك المياه في إسرائيل
44.....	المبحث الثاني - المشاريع الإسرائيلية خلال الفترة ما بين 1948 - 1967
49.....	الفصل الرابع: استغلال المياه الفلسطينية والسيطرة على مصادرها
49.....	المبحث الأول - مصادر المياه في الضفة الغربية
53.....	المبحث الثاني - مصادر المياه في قطاع غزة
55.....	المبحث الثالث - الاستهلاك المنزلي والصناعي في الضفة
57.....	المبحث الرابع - الاستهلاك المنزلي والصناعي في قطاع غزة
58.....	المبحث الخامس: استهلاك المياه في إسرائيل والمناطق الفلسطينية
59.....	المبحث السادس - السياسات الإسرائيلية في الاستغلال والنهب
67.....	الفصل الخامس: الأطماع في مياه الدول العربية
67.....	المبحث الأول - حوض الأردن
69.....	المبحث الثاني - هضبة الجولان
76.....	المبحث الثالث - المياه اللبنانية
80.....	المبحث الرابع - أطماع في نهر النيل
84.....	المبحث الخامس - الأطماع الإسرائيلية في مياه الفرات

89.....	الفصل السادس: التسوية السياسية... وسراب الحلول.....
89.....	المبحث الأول - مشكل المياه ومشاريع التسوية السياسية.....
	المبحث الثاني - أهم المشاريع المائية في هذه المرحلة: قناة البحرين الأحمر -
93.....	الميت.....
95.....	المبحث الثالث - المكاسب الإسرائيلية من هذا المشروع.....
101.....	الفصل السابع: منظور مستقبلي للصراعات المائية.....
113.....	خاتمة.....

تقديم

شكلت سياسات المياه في الشرق الأوسط مصدرا كبيرا للضغط في السنوات الأخيرة من قبل القوى السياسية والبيئية. وستبقى كذلك خلال السنوات القادمة. وتشير دراسة آليات تطور السياسة المائية الإسرائيلية إلى أن صناعات السياسة فيها ينظرون إلى البحر وإلى المناطق الغنية بالمياه داخل المنطقة للحصول على كميات أكبر من المياه، عوضا عن قبولهم لفكرة العيش ضمن الموارد الجوفية المتوفرة لهم. ويبدو أن إسرائيل مستمرة في تنفيذ إستراتيجيتها القديمة بالبحث بنفسها عن موارد مائية إضافية، وبسلوك عدواني تقليدي في السياسة الإسرائيلية.

موضوع المياه تحول إلى قضية ساخنة ومركزية في التنمية والسياسيات، وفي الصراع العربي/الإسرائيلي، حيث يشكل الماء محور الجغرافيا السياسية في كل مرحلة من مراحل التاريخ في المنطقة. والأطماع الإسرائيلية في المياه العربية بشكل عام والمياه الفلسطينية بشكل خاص، هي جزء من مفهوم إسرائيلي متكامل لسياسة السيطرة على الموارد. وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة في الجولان وما تبقى من جنوب لبنان وأراضي الضفة الغربية، إنما يعني لها التخلي عن "غنائم الحرب".

فالمياه تشكل أحد أهم عناصر الإستراتيجية الإسرائيلية (السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية). فخلال المفاوضات عام 1999، أوصى مجلس الأمن القومي الإسرائيلي رئيس الحكومة آنذاك

أيهود باراك برفض "توزيع المياه مع الفلسطينيين في ظل التسوية الدائمة والموافقة فقط على إدارة مشتركة لمصادر المياه في الضفة الغربية في نهاية مرحلة انتقالية طويلة تسيطر خلالها إسرائيل على مصادر المياه الجوفية الرئيسية في السفوح الغربية من السلسلة الجبلية في الضفة الغربية".

إن عناصر الإستراتيجية الإسرائيلية تنطلق من مسلمات أبرزها التمسك ببقاء السيادة الإسرائيلية على مصادر الموارد المائية. ومن هنا لا يستطيع أحد إنكار أن المستقبل يحثي في طياته مفاجآت، فالأمن الغذائي العربي مهدد بمرته، لأن المياه وحدها تؤمن الغذاء، والدول العربية الآن تستورد ما يقارب 40% من مجمل ما يستورده العالم الثالث من المنتجات الغذائية.

مما لا شك فيه أن الأمن المائي العربي سوف يشكل في المرحلة القادمة أحد أهم أسباب التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة، خاصة في ظل الندرة النسبية للموارد المائية المتاحة والانخفاض العام في كميات الأمطار ونضوب المخزون المائي الجوفي، وكذلك على خلفية مواقف عدد من دول الجوار المتحكمة بمنابع الأنهار العربية، وتحديد إسرائيل. وفي هذا السياق تتجسد ملامح صورة كارثية تهدد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار في الوطن العربي.

ففي منطقة مثل العالم العربي، تشكو أساساً من محدودية الموارد المائية، يبدو واضحاً أن كل كوب ماء يستولي عليه الإسرائيليون، سيتم انتزاعه من يد أحد المواطنين الفلسطينيين أو العرب الجوارين لفلسطين. فالأمر لا يتعلق بتقاسم موارد مائية فائضة، بل باستيلاء إسرائيل على ما في أيدي الفلسطينيين والعرب

من موارد مائية محدودة. وهذه المعادلة ما زالت قائمة حتى يومنا الحاضر، بل إنها تزداد حدة وتفاقماً مع الزمن.

إن الدراسة التي بين أيدينا، تطرح بالحقائق والأرقام إشكالية موضوع المياه ضمن معطيات الصراع العربي - الإسرائيلي، كما تفضح المطامع الإسرائيلية في المياه العربية.

الفصل الأول

الموارد المائية المتاحة في فلسطين التاريخية

لا شك أن الباحثين والمهتمين بالشأن المائي في فلسطين، يواجهون مصاعب حمة فيما يخص الحصول على البيانات الإحصائية، حيث هناك ندرة في المعلومات الإحصائية العربية من ناحية، ومن ناحية أخرى صعوبة الوصول إلى الإحصاءات الصهيونية في البلدان العربية، إضافة إلى تضارب المعلومات الواردة فيها، الأمر الذي يدعونا إلى التعامل مع الأرقام بحذر وحيطة. ويكفي للدلالة على عدم دقة هذه الأرقام، أن نشير إلى أن التقديرات المائية في فلسطين ما قبل إعلان قيام دولة إسرائيل تتناقض مع التقديرات ما بعد قيامها.

ويبدو أن هذا التناقض الرقمي مقصود من وجهة نظرنا، إذ كان محاولة صهيونية لإقناع الدول الاستعمارية في حينه، أن فلسطين بلد وافر الموارد المائية، مما يجعلها بلدا قادرا على استيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين الصهاينة، أما بعد قيام دولة إسرائيل فقد اتخذت السياسة الصهاينة يركزون على إيجاد التوازن بين المشاريع الاقتصادية والعمرانية من ناحية، وبين الموارد المائية المتوفرة من ناحية أخرى. وهم اليوم يبالغون في وصف معاناتهم من مخاطر تناقص كميات المياه المتاحة لهم كمقدمات لتهئية الأجواء التي تتيح لهم الانقضاض على مياه الدول العربية بكل الوسائل المتاحة لهم.

مصادر المياه في فلسطين:

تتنوع مصادر المياه في فلسطين وكمياتها تتفاوت من مكان إلى آخر ومن فصل إلى آخر ومن سنة لأخرى وتضم مصادر المياه في فلسطين الآتي⁽¹⁾:

الأمطار:

وتقدر كمية الأمطار والهطولات الأخرى التي تهطل على الأرض الفلسطينية بحوالي 6 مليارات متر مكعب، وعموماً فإن كمية الأمطار الساقطة على فلسطين متذبذبة من سنة لأخرى. والمطر هو المصدر الرئيسي للمياه في فلسطين فهو المغذي للخزان الجوفي والجاري المائية المختلفة: مياه واردة عبر الحدود السياسية من أمار وسيول تقدر ما بين 3.9 إلى 4 مليار متر مكعب، إلا أن ما يستفيد منها الإنسان الفلسطيني أقل بكثير من هذا الوارد إذ لا يتعدى المليارين من الأمطار المكعبة لأن الباقي يشكل ما بين 60-70% يذهب عن طريق التبخر والتتح أو إلى البحر المتوسط أو الميت.

العيون والينابيع:

ويرتبط ظهور العيون المائية والينابيع بالعوامل الجيولوجية من جهة والعوامل الطبوغرافية والجيومورفولوجية من جهة أخرى وتوزع العيون والينابيع البالغ عددها أكثر من 970 نبعاً على مختلف المدن الفلسطينية. وأشهر الينابيع مجموعة ينابيع نهر الدان ورأس العين الواقعة على الساحل الفلسطيني شرقي مدينة يافا ثم مجموعة ينابيع الطابقة ثم نبع عين الكردانة جنوب شرق عكا ومجموعة ينابيع بيسان المالحة ثم ينابيع العوجة شمال غرب أريحا

ثم نبع الكابري شمال شرق مدينة عكا وتختلف مياه هذه المجموعات من الينابيع في درجة ملوحتها.

الأنهار:

تشارك جميع أنهار فلسطين بخصائص مشتركة متشابهة أهمها على الإطلاق:

تغير غزارة مياهها وتصريفها السنوي من المياه وسرعة الجريان حتى المناطق الساحلية. حيث إن جميع ما يدخل تحت مفهوم الأنهار في فلسطين هو عبارة عن جداول مائية صغيرة إذا ما قورنت بالأنهار الكبرى في العالم. وهذا عرض للشبكات النهرية في فلسطين. هناك شبكتين أساسيتين من المجاري النهرية في فلسطين هي:

شبكة أنهار البحر المتوسط:

أ. نهر وادي القرن: مساحته 137 كم² تغطي جزءاً كبيراً من كتلة جبال الجليل طوله 42 كم ينحدر بمقدار 50:1 ينخفض إلى 150:1م في سهل عكا.

ب. وادي المفشوخ: طوله 22 كم يبدأ من قرب بلدة ترشيحا، يخترق مستعمرة نهاريا على بعد 15 كم من الحدود الفلسطينية اللبنانية.

ج. نهر النعامين تبلغ مساحة حوضه 322 كم² وطوله 9 كم، يقع في الجزء الجنوبي من سهل عكا ومتوسط التصريف النهري للنهر 45 مليون م³.

د. نهر المقطع: دائم الجريان تغطي مساحة حوله 1069 كم²، تغطي أجزاء من الجليل الأدنى وسهل مرج ابن عامر وجبل جنين وكتلة أم الفحم والجزء الجنوبي لسهل عكا، يبلغ طوله حوالي 56 كم.

هـ. نهر الزرقاء: تغطي مساحة حوله 181 كم²، طوله 25 كم، ويقع مصبه شمال بلدة الخضرية ويمتد جنوب غرب جبل الكرمل، ويصب شمال بلدة القيسارية بـ 4 كم، ويبلغ متوسط تصريفه 115 مليون متر مكعب.

و. نهر وادي الخضرية (المعجز): طوله 66 كم يبلغ متوسط تصريفه بين 10-15 مليون متر مكعب.

ز. نهر إسكندرونة: تبلغ مساحة حوضه 561 كم²، طوله 37 كم يصب شمال بلدة ناتانيا الإسرائيلية.

ح. نهر الفائق: نهر صغير يبلغ طوله 13.5 كم، ومساحة حوضه 113 كم²، دائم الجريان لمسافة 3 كم، ويصب شمال قرية الحرم 8 كم، 26.1 كم شمال شرق يافا.

ط. نهر العوجة: ويحتل المرتبة الثانية بعد نهر الأردن من حيث الاتساع وكمية المياه بقدر مساحة حوض 1752 كم²، ومعدل تصريفه السنوي 220 مليون متر مكعب.

شبكة أنهار الغور الانهدامي:

نهر الأردن: وهو أهم الأنهار على الإطلاق، يصل طوله إلى 320 كم من نهر الحاصباني على الحدود الفلسطينية واللبنانية إلى البحر الميت وهو دائم الجريان. وتتألف منابعه من ثلاث مجموعات رئيسية هي: ينابيع الحاصباني- الدان- بانياس:

- مجموعة ينابيع نهر الحاصباني ومتوسط تصريفه ما بين 153-162 مليون متر مكعب.

- مجموعة ينابيع نهر الدان، فمتوسط تصريفه السنوي يبلغ 240 مليون متر مكعب.

- مجموعة ينابيع نهر بانياس، فمتوسط تصريفه السنوي يبلغ 120 مليون متر مكعب.

أما نهر بريغت فيبلغ متوسط تصريفه الشهري 5 مليون متر مكعب وهناك مجموعة روافد لنهر الأردن وهي: نهر اليرموك، ويقدر متوسط تصريفه السنوي 460 مليون متر مكعب ووادي الفارعة والعوجة والقلط بالإضافة إلى مجموعة من الأودية التي ترفد نهر الأردن من الجانب الشرقي في الأردن، ويبلغ متوسط تصريف نهر الأردن ما بين 875-1250 مليون متر مكعب.

بحيرة طبريا: تقع في الجزء الشمالي من الغور الإلهامي جنوب سهل الحولة، وهي تأخذ شكلاً بيضاً بطول 21.5 كم وعرض أقصى يصل إلى 12.3 كم ومساحتها 162 كم، وتخزن مياه عذبة بمقدار 4239 مليون متر مكعب وهذه الكمية تتذبذب حسب كمية الأمطار الساقطة وأعمق أجزاء البحيرة 44 متر.

السيول:

تعد السيول في فلسطين من أكثر الظواهر المائية السطحية انتشاراً وعمومية في أنحاء البلاد، والسيل عبارة عن مياه تتجمع في وادٍ مائي خلال فترة أو فترات، ومن الأودية التي تتجمع فيها المياه: وادي شوباش في منطقة جنين، وادي عمود في الجليل المنتهي في بحيرة طبرية ووادي العوجة رافد الأردن، وأودية أخرى تنتهي في البحر الميت وهناك أودية ضمن شبكة البحر المتوسط مثل: وادي غزة، ووادي الحسي، وفي الجنوب وادي جرافي أكبر أودية النقب. وتختلف كمية المياه في الأودية، تبعاً لكمية الأمطار.

المياه الجوفية:

وهي المورد الرئيسي للمياه في فلسطين، وتستخرج عن طريق الآبار وهناك ثلاثة أنواع من الآبار:

- آبار النبع: وهي آبار متقاطعة مع الطبقات الحاملة للمياه الجوفية.

- آبار الجمع: وهي الآبار المحفورة بغرض تجميع مياه الأمطار.

- آبار المضخات.

وينتشر النوع الأول والثاني في شمال فلسطين ووسطها أما الثالث فهو منتشر انتشاراً واسعاً في مختلف أنحاء فلسطين.

بناءً على كل ما سبق، وفي مطلق الأحوال، فإن مختلف المصادر اليوم تعتبر فلسطين من بلدان المتوسط غير الغنية بالمياه ومصادرها، حيث تشكل مياه الأمطار أهم مصدر مائي فيها، ويقدر المعدل الوسطي لهطول الأمطار شمالي فلسطين ألف ملم في صنف، وفي الجنوب بحدود 200 ملم في بحر السبع، وحوالي 30 ملم في إيلات، الأمر الذي يعني تركز 85% من مصادر المياه في القسم الشمالي من فلسطين و15% فقط في قسمها الجنوبي.

وتعتقد بعض المصادر أن كمية المياه السنوية المتاحة في فلسطين كاملة تتراوح ما بين 3-3.2 مليار متر مكعب سنوياً، منها حوالي 2 مليار متر مكعب في فلسطين 1948 و1.142 مليار متر مكعب في الضفة الغربية وما بين 80-90 مليون متر مكعب في قطاع غزة. كما أن عدداً من الخبراء البريطانيين كانوا قد قدروا في أوائل الأربعينات كمية المياه المتاحة في كامل فلسطين بحوالي 3.2 مليار متر مكعب⁽²⁾.

ويشار في هذا الصدد، إلى أن الموسوعة الفلسطينية قد قدرت كمية المياه المتاحة سنوياً في كامل فلسطين بحوالي 10 مليارات متر

مكعب، منها 6 مليارات متر مكعب عبارة عن أمطار و4 مليارات متر مكعب عبارة عن مياه سطحية، ومن إجمالي هذه الكمية يتسرب إلى باطن الأرض ويتبخر ما معدله 8 مليارات متر مكعب سنوياً لتصبح كمية المياه المتاحة في كامل فلسطين سنوياً ما بين 1.4-1.8 مليار متر مكعب سنوياً⁽³⁾. ويعتبر هذا الرقم بالنسبة لبعض المصادر الإحصائية بأنه يشمل المياه المتاحة في فلسطين المحتلة 1948 فقط، وليس في كامل فلسطين، وهذا ما تؤكد مصادر الحكومة الإسرائيلية، إذ قدرت وزارة الزراعة الإسرائيلية كمية المياه المتاحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 بنحو 1,8 مليار م3 سنوياً⁽⁴⁾.

المياه في فلسطين المحتلة عام 1948

تؤكد بعض المصادر الإحصائية المتوفرة (على سبيل المثال، تقديرات الخبير الأمريكي جيمس هيس) بأن كمية المياه المتاحة في فلسطين المحتلة عام 1948، تبلغ 2.310 مليار متر مكعب سنوياً موزعة على النحو التالي⁽⁵⁾:

- 580 مليون متر مكعب من مياه بحيرة طبرية.
- 1.370 مليار متر مكعب سنوياً من المياه الجوفية، منها حوالي 500 مليون متر مكعب من المياه الجوفية للضفة الغربية.
- 170 مليون متر مكعب سنوياً من المياه السطحية.
- 190 مليون متر مكعب سنوياً من المياه العادمة.

وقد أشارت تقديرات إسرائيلية صادرة في عام 1988 إلى أن حجم الموارد المائية السنوية للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 تتوزع على النحو التالي⁽⁶⁾:

1. مياه جوفية 1340 مليون م3.

2. حوض الأردن 620 مليون م3.
 3. مياه السيول 40 مليون م3.
 4. مياه الري المالحة 110 مليون م3.
- وهكذا يصل المجموع إلى 2110 مليون م3 سنوياً (منها 145 مليون م3 مياه مالحة).
- وكانت وزارة الزراعة الإسرائيلية في سنة 1956 قدرت كمية المياه المتوفرة في الأراضي المحتلة على النحو التالي:

المصدر	الحد الأدنى مليون م3	% إلى مجموع المياه	الحد الأقصى مليون م3	% إلى مجموع المياه
نهر الأردن الأعلى	700	26.5 %	750	22.1 %
نهر العوجا	240	9.1 %	250	7.4 %
الينابيع	220	8.3 %	270	7.9 %
مياه جوفية	900	34.1 %	1200	35.3 %
مياه فياضانات	190	7.2 %	340	10.0 %
تنقية مياه مجاري	80	3.0 %	120	3.5 %
مياه جوفية وفياضانات في وادي عربة	60	2.3 %	120	3.5 %
مياه عائدة من الري	250	9.5 %	350	10.3 %
المجموع	2640	100 %	3400	100 %
خسائر	240	9.1 %	400	11.8 %
الإمتداد الصافي	2400	90.9 %	3000	88.2 %

المصدر: موقع بنك المعلومات الوطني الفلسطيني

أما دائرة المعارف العبرية فقد درست كمية المياه المنتجة والمتاحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 وذلك في عام 1967 على النحو التالي:

المصدر	الإنتاج مليون م3	الكمية المتاحة للاستهلاك مليون م3
حفر آبار في أراضي رملية	350	214
حفر آبار في أراضي حجرية	518	601
حوض نهر الأردن	319	482
مياه سيول	23	82
مياه مجاري مكررة	3	141
مصادر أخرى	2	45
المجموع	1215	1565

المصدر: موقع بنك المعلومات الوطني الفلسطيني

من الإحصاءات السابقة نلاحظ الفرق في تقديرات كمية المياه المتاحة في فلسطين حيث هبطت من 3000 مليون م3 عام 1956، إلى 1565 مليون م3 عام 1967. وهذا التناقض مربك ولزيد من توضيح هذا التناقض، سنورد أهم التقديرات المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، حسب مصادر دائرة المعارف العبرية في عام 1957⁽⁷⁾:

1. نهر الأردن واليرموك 1100-1200 مليون م3.
2. مياه جوفية 600 مليون م3.
3. مياه سيول 100 مليون م3.
4. 70% مياه مستردة من مياه المجاري، و15% من مياه الزراعة، وهذا أتاح ما بين 2100 - 3000 مليون م3.

نلاحظ من تقديرات دائرة المعارف الإسرائيلية، أن كمية المياه المتاحة للأراضي الفلسطينية المحتلة قد هبطت في عشر سنوات من 2100-3000 مليون متر مكعب عام 1957، إلى 1565 مليون متر مكعب عام 1967.

كما حددت الموسوعة العبرية ومكتبة الجيب الصهيونية عام 1973 كميات المياه القصوى بنحو 1650 مليون م3 موزعة حسب مصادرها على النحو التالي:

المصدر	الكمية مليون م3	%
نهر الأردن وروافده من ينابيع طبريا وبيسان	600	37%
المياه السطحية والجوفية من جبال الجليل ومرج ابن عامر	150	9%
المياه الجوفية في الساحل وأسفل مرتفعات الأردن	500	29,5%
نهر العوجا(اليركون) وينابيعه	230	14%
حجز مياه الفيضانات	90	5,5%
تكرير المياه المستعملة	80	5%
المجموع	1650	100%

ويشار في هذا الجال، إلى أن هذه الأرقام لا تشمل ما تنتجه الينابيع المالحة، التي تقدر كميتها بـ 310 مليون م3، يتسرب منها 145 مليون م3 إلى البحر الميت.

إلا إن هذه الأرقام والنسب المثوية تتقارب مع الإحصاءات الإسرائيلية حول استهلاك المياه في إسرائيل خلال عام 1983 والتي قدرت بـ 1759 مليون م3⁽⁸⁾.

يبقى أن نشير إلى أن التناقض والانخفاض في التقدير، قد يرد إلى الأساليب العلمية الأكثر دقة والتي استخدمت في تقدير كميات المياه المتوفرة، إضافة إلى تطور الدراسات الجيولوجية والهيدرولوجية في إسرائيل، إلا أن هذا الاحتمال، لا يلغي بالضرورة الخلفيات السياسية أيضا والتي تحاول إسرائيل من خلالها تبرير أطماعها في مياه الدول العربية المجاورة.

وبناء على كل ما سبق، مع تحفظنا نجد أن الرقم 1850 مليون م³، هو رقم معتمد لدى جميع الدوائر الإسرائيلية ويشير إلى كمية المياه المتاحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948.

كما وتحصل إسرائيل من خارج فلسطين المحتلة عام 1948، على 28% من إجمالي استهلاكها المائي من جبل الشيخ ولبنان، و25% من الضفة الغربية، و15% من قطاع غزة⁽⁹⁾.

مصادر الفصل الأول

1. البنك الوطني الفلسطيني للمعلومات:
www.palestinedatabank.net/arabic/index.html والمركز
الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، موقع الإنترنت www.malaf.info
ومجلة معلومات دولية، دمشق، سوريا، السنة السادسة، العدد 56،
ربيع 1998
2. صحيفة الفجر المقدسية، 1990/10/15، وصحيفة القبس الكويتية
199/9/3
3. د. عادل عبد السلام، المياه في فلسطين، الموسوعة الفلسطينية،
القسم الثاني
4. البنك الوطني الفلسطيني للمعلومات
5. صحيفة القدس المقدسية، 1989/7/21
6. عليهمشمار، 1983/5/30
7. صبحي كحالة، المشكلة المائية في إسرائيل، بيروت 1980، 9
8. روز مصلح، مصادر المياه في الضفة، شؤون فلسطينية، العدد
106، 17
9. سلطة المياه الفلسطينية، أوراق ورشة عمل، بمناسبة مرور ثلاثة
أعوام على الانتفاضة الفلسطينية، 2005/3/22

الأطماع والمشاريع في مياه فلسطين

المبحث الأول - الأطماع والمشاريع الاستعمارية

عملت بريطانيا، ومنذ افتتاح قنصلية لها في القدس عام 1839، على دعم المحركات اليهودية من أوروبا إلى فلسطين، خدمة لمشاريعها الاستعمارية في فلسطين والمنطقة، حيث عملت الجمعية العلمية البريطانية في عام 1872 على إيفاد العديد من أعضائها إلى فلسطين وصحراء النقب وسيناء، ثم أصدرت دراسات مطولة، خلصت في نهاية الأمر إلى أنه بالإمكان ري أراضي جنوب فلسطين إذا توفرت المياه من شمالها لهذا الغرض.

وكانت بريطانيا في العامين 1865 و1866، أنشأت صندوق استكشاف فلسطين، وحتى العام 1880 أرسل هذا الصندوق، أربع بعثات استكشافية إلى فلسطين⁽¹⁾. وكان الصندوق الذي ترعاه الملكة فيكتوريا يهدف إلى إجراء دراسة تفصيلية لجدوى وأهمية مشروع توطيد اليهود في فلسطين بالاعتماد على العديد من خبراء الآثار، التاريخ، الجغرافيا، الجيولوجيا والمناخ. وما استرعى الانتباه في هذا المجال اهتمام هؤلاء الباحثين بدراسة جغرافية فلسطين، والتركيز على مصادر المياه فيها.

كما أكد الجنرال تشارلز وارن رئيس اللجنة العلمية البريطانية من خلال دراسته لأراضي فلسطين في العام 1875، "أنه بالإمكان إسكان 5 ملايين نسمة في أراضي فلسطين، خاصة إذا أمكن نقل

بعض كميات المياه الوفيرة في شمال فلسطين إلى النقب"⁽²⁾. وهذا ما أكد عليه الكاتبين الإنجليزي كوندر الذي قاد عملية مسح فلسطين الغربية، فقال في دراسته التي تحمل عنوان "مستقبل فلسطين" التي أصدرها عام 1892: إن الذي نتوقع أن نراه في فلسطين إذا كان مستقبلها سليما هو زيادة تدريجية في عدد السكان الزراعيين وانتشار المستوطنات المزدهرة⁽³⁾ ويضيف كوندر موضحا طبيعة مهمته: «لقد بدأ صندوق استكشاف فلسطين عمله وهدفه الوحيد إلقاء ضوء على ما جاء في التوراة، ومع ذلك فقد أصبح أداة رئيسية لمساعدة أولئك الذين سيكونون سكان البلاد في المستقبل في الحصول على الحقائق الثابتة عن طاقات وإمكانات البلاد»⁽⁴⁾.

في السياق ذاته قام خبراء فرنسيون وأمريكيون عام 1850، بإعداد دراسات حول الموارد المائية في فلسطين، ومدى إمكانية الاستفادة من مياه نهر الأردن لتوليد الطاقة الكهربائية بسبب انخفاض البحر الميت عن البحر المتوسط⁽⁵⁾.

وفي كتابه الشهير "تاريخ الصهيونية" يخصص مؤرخ الصهيونية الأول ناحوم سوكولف فصلا حول استعمار فلسطين في الثمانينات من القرن قبل الماضي، معترفا بخدمات صندوق استكشاف فلسطين فيقول: جاءت شهادتهم توكيدا على أن تلك الأرض يمكن تحويلها إلى جنة واحدة شاسعة الأطراف ليس بمجرد إعادة بناء القناطر العظيمة التي لا زالت آثارها باقية والتي قامت بإيصال الماء إلى المدن الكبرى فحسب، بل بواسطة نهر الأردن بالذات⁽⁶⁾.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن صندوق استكشاف فلسطين أصدر خريطين إحداها لما كان يسمى فلسطين الغربية، والثانية لفلسطين الشرقية نشرت الأولى في عام 1880. وقد حملت هذه الخريطة الأسماء

الحديثة والقديمة، وتضاريس البلاد وطبيعتها المناخية مع مصادر المياه وتوزيعها. وفي العام 1889 صدرت الخريطة الثانية لفلسطين تضمنت مناطق من الضفة الشرقية لنهر الأردن وتركز معظمها في منطقة عجلون إضافة إلى حوران مع الجولان.

وهكذا كان صندوق استكشاف فلسطين سابقا على صهيونية هرتزل، وقام خبراء هذا الصندوق أمثال بيسان ودارين وكونلر ورجل الاستخبارات المشهور لورنس، واللورد كتنشر بدور كبير في إثارة الاهتمام اليهودي بفلسطين، وتنبية الصهاينة إلى أهمية المياه لتلبية حاجات الاستيطان الزراعي الضروري لإنشاء الكيان اليهودي المقترح.

المبحث الثاني - الإدراك الصهيوني المبكر لأهمية المياه:

منذ بدايات ظهور الحركة الصهيونية في ثمانينات القرن التاسع عشر، وتبلور أفكارها بعد مؤتمر بازل بسويسرا في عام 1887 بدأت في العمل على إيجاد "وطن قومي" لليهود في فلسطين مستغلة الخافز الديني لتهجير اليهود إلى فلسطين، ومستفيدة من ظروف الاضطهاد العنصري لليهود في أوروبا من ناحية، ومن ناحية أخرى مستفيدة من تقاطع المصالح الصهيونية مع المشاريع الاستعمارية في تقسيم المنطقة وتجزئتها.

ووصلت طلائع المهاجرين الصهاينة إلى فلسطين في عام 1882 حيث أقيمت أول مستوطنة صهيونية "ريشون لتسيون" جنوبي يافا وتبعها في العام نفسه مستوطنتان هما مستوطنة روشينا على أراضي قرية الجاعونة العربية ومستوطنة زخرون يعقوب على أراضي قرية زمارين.

شكلت قضية المياه مركبا أساسيا في تصورات القادة الصهاينة لحدود الدولة اليهودية التي سعوا لإقامتها على ارض فلسطين، حيث أرادوها أن تمتد بمقومات الدولة القادرة على الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، لتضم حدودها الأرض الواسعة ومصادر المياه الضرورية للزراعة والصناعة.

عملت الصهيونية منذ قيامها على المطالبة بضم المناطق الغنية بالمياه إلى رقعة الأرض التي تزعم أنها جزء من "إسرائيل التوراتية"، بغية استيعاب الاستيطان اليهودي وتأمين "المجال الحيوي" لنشاطات المستوطنين المستقبلية. ومن دراسة الوثائق والكتابات الصهيونية الصادرة في ثمانينيات القرن التاسع عشر يتبين أن مسألة المياه كانت تطفئ بقوة على تصورات الزعامة الصهيونية ليس فيما يتعلق بالمياه العربية في المناطق الحدودية للشمال الفلسطيني وحسب، وإنما تعداه إلى أراضي العمق اللبناني والجلولان العربي - السوري. وتضمنت جميع أدبيات الحركة الصهيونية ووثائقها وتصريحات قادتها المطالبة بالأراضي الواقعة إلى الشمال والشرق من فلسطين⁽⁷⁾.

تلخصت المخططات الصهيونية على صعيد الموارد المائية المتوفرة في توسيع حدود الدولة بحيث تشمل الأراضي الواقعة إلى الشمال والشمال الشرقي من فلسطين، وصولاً إلى منابع الأردن ونهر الليطاني وجبل حرمون (جبل الشيخ) واليرموك وروافده. وقد كتب بن غوريون مقالاً في نشرة "فلسطين" (التابعة للمنظمة اليهودية) والصادرة عام 1918، عبّر فيه عن تصوّره لحدود الدولة الصهيونية: "...تضم النقب برمته، ويهودا والسامرة (الضفة الغربية) والجليل وسنحج حوران وسنحج الكرك (معان والعقبة) وجزءاً من سنحج دمشق، والذي يضم أفضية القيطرة، ووادي عنجر حاصبيا في لبنان."⁽⁸⁾

وفي مذكرة رسمية رفعتها المنظمة الصهيونية العالمية بالتعاون مع وزارة الخارجية البريطانية، في فبراير/شباط 1919 إلى المجلس الأعلى المؤتمر الصلح بباريس بعنوان "تصريح المنظمة الصهيونية العالمية بصدد فلسطين" وتضمنت المذكرة المطالب الصهيونية الرسمية من المؤتمر بإقرار الحدود المنشودة للاستعمار الصهيوني في فلسطين على النحو الآتي: "إنّ حدود فلسطين يجب أن تسير وفقاً للخطوط العامة الميمنة أدناه: تبدأ في الشمال عند نقطة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط بجوار مدينة صيدا، وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان حتى تصل إلى جسر القرعون، فتتجه إلى البيرة متبعة الخط الفاصل بين حوض وادي القرعون ووادي التيم، ثم تسير في خط جنوبي متبعة الخط الفاصل بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل حرمون (الشيخ) حتى حوار بيت جن، وتتجه منه شرقاً بمحاذاة مفارق المياه الشمالية لنهر مغنية حتى تقترب من سكة حديد الحجاز إلى الغرب منه... ويمتدّها شرقاً خط يسير بمحاذاة سكة حديد الحجاز وإلى الغرب منه حتى ينتهي في خليج العقبة.. وجنوباً حدود يجري الاتفاق عليها مع الحكومة المصرية.. وغرباً البحر الأبيض المتوسط"⁽⁹⁾.

واعتبرت المنظمة الحدود المرسومة أمراً جوهرياً للأساس الاقتصادي للبلاد بحيث أصرّت أن يكون لها منافذها الطبيعية على البحار والسيطرة على أنهارها وعلى منابع تلك الأنهار. وتضيف المذكرة قائلة: "إنّ جبل الشيخ هو (أبو المياه) الحقيقي لفلسطين ولا يمكن فصله عنها دون توجيه ضربة قاصمة إلى جذور حياتها الاقتصادية بالذات.. وجبل الشيخ لا يحتاج فقط إلى إعادة توزيع وتشجير، بل أيضاً إلى أعمال أخرى قبل أن يصبح مؤهلاً ليكون خزان مياه البلاد، لذلك يجب أن يخضع كلياً لسيطرة أولئك الذين

تحدوهم الرغبة الشديدة ويملكون القدرة الكافية لاستغلال إمكانياته حتى أقصى الحدود. يجب التوصل إلى اتفاق دولي تحمي بموجبه حقوق المياه للشعب القاطن جنوبى نهر الليطاني - أي اليهود في (فلسطين الكبرى) - حماية تامة" (10).

وفي العام 1919 أصدر آرثور روين، والملقب بـ "أبي الاستيطان الصهيوني" دراسة بعنوان "بناء أرض إسرائيل" رسم فيها "الحدود التاريخية" وربط تلك الحدود بمصادر المياه، وفي ما يتعلق بالحدود الشمالية، فقد شملت أهم منابع نهر الأردن - منبع بانياس، غير أن الأسباب الاقتصادية تتطلب بالضرورة أن تمتد فلسطين صوب الشرق لتشمل المنبع الآخر لنهر الأردن - الحاصباني. فالأردن هو النهر الرئيس لفلسطين، ومياهه بالغة الأهمية في حقلي الري وتوليد الطاقة، والاستغلال المناسب والمؤمن لمياهه في فلسطين لا يمكنه أن يتم إلا متى أصبحت ينابيعه ملكاً لفلسطين (11).

لقد وضعت المنظمة الصهيونية منذ البدء الحد الأدنى من المطالب الأساسية لتحقيق الوطن القومي اليهودي، "...ولا داعي للقول إنّ الصهيوينيين لن يقبلوا تحت أية ظروف خطّ سايكس - بيكو حتى كأساس للتفاوض، لأنّ هذا الخط لا يقسم فلسطين التاريخية ويقطع عنها منابع المياه التي تزود الأردن والليطاني فحسب، بل يفعل أكثر من ذلك كثيراً، إنه يحرم الوطن القومي اليهودي بعض أجود حقول الاستيطان في الجولان وفي حوران التي يعتمد عليها إلى حدّ كبير نجاح المشروع بأسره" (12).

وفي رسالة بهذا الإطار كان قد بعث بها بن غوريون باسم "اتحاد العمال الصهيوني" في أبريل/نيسان عام 1920 إلى حزب العمال البريطاني، جاء فيها: "إنّ من الضروري ألا تكون مصادر المياه التي

يعتمد عليها مستقبل البلاد خارج حدود الوطن القومي اليهودي في المستقبل.. فسهول حوران التي هي بحق جزء من البلاد يجب ألا تسلم عنها، ولهذا السبب طالبنا أن تشمل أرض "إسرائيل" الضفاف الجنوبية لنهر الليطاني وإقليم حوران جنوب دمشق وجميع الأنهار التي تجري في المنطقة من الشرق إلى الغرب أو من الشمال إلى الجنوب، وهذا يفسر أهمية الجليل الأعلى وحوران للبلاد بمجموعها، وإن أهم أنهار أرض "إسرائيل" هي الأردن والليطاني واليرموك.. والبلاد بحاجة إلى هذه المياه، هذا بالإضافة إلى أن الصناعة سوف تعتمد على توليد الكهرباء من هذه القوى المائية."

المبحث الثالث- الأطماع والمشاريع الصهيونية

في ظل الانتداب البريطاني:

أبدت بريطانيا ومنذ بدايات فترة الانتداب اهتماما خاصا بالمياه في فلسطين بدفع من الجماعات اليهودية إلى أن تم إرسال بعثة علمية عرفت باسم «بعثة ييل» لدراسة الواقع المائي في فلسطين. وقد ترتب على تقرير البعثة إقامة مشاريع عديدة، وعليه فقد مثل الانتداب البريطاني الأساس المتين لدعم سلسلة المشاريع المائية والامتيازات المائية الصهيونية التي طرحت لاستغلال مياه فلسطين، حيث ساعدت حكومة الانتداب على تنفيذها، ومن أهم هذه المشاريع⁽¹³⁾:

1- مشروع أيونيدس:

اقترح هذا المشروع في عام 1939، ويتمثل في مجموعة من التوصيات والمقترحات انتهت لتصبح المنطلق الأساسي للعديد من البرامج مثل:

- تحويل جزء من مياه نهر اليرموك بواسطة قناة تعبر الأراضي الأردنية لتجميع مياه أودية زقلاب والعرب، وذلك بهدف ري 45300 دونم في الغور الشرقي.
- تخزين فائض مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريا. ويوفر المشروع 742 مليون متر مكعب سنويا.
- نقل مياه رأس العين إلى مدينة القدس ويافا وتل أبيب (1935).
- إعطاء بريطانيا امتياز استثمار مياه نهر الأردن واليرموك لشركة روتنبرغ اليهودية.
- إعطاء بريطانيا امتياز استثمار أنهار النعامين والعوجي والمقطع للشركات الإسرائيلية لاستعمالها لصالح المستوطنات الإسرائيلية.

2- مشروع لاودر ميلك:

رفض اليهود مشروع أيونيدس لأنه يوفر للفلسطينيين والأردنيين حصة من المياه، وقد ظهر الرفض اليهودي في كتاب "أرض الميعاد" (نشر سنة 1944) وكتبه والتر كلاي لاودر ميلك. وشمل الكتاب العديد من المقترحات والتوصيات، تحولت فيما بعد إلى مشروع لاودر ميلك. ويهدف هذا المشروع إلى استثمار مياه نهر الأردن التي تقدر بـ 1800 مليون متر مكعب في السنة، بحيث تقسم إلى 800 مليون متر مكعب لري 540 ألف دونم، ومليار متر مكعب لإنتاج الكهرباء. وقد أوصى المشروع بتسليم إدارته لليهود.

وتم تنفيذ مشروع لاودر ميلك من خلال ما عرف بمشروع هيز المنشور سنة 1944، مركزا على استغلال مياه حوض نهر الأردن للمصالح الإسرائيلية. وقسم مشروع هيز إلى ثلثي مراحل هي:

المرحلة الأولى

بناء سد على نهر الحاصباني في لبنان ونقل مياهه بواسطة قناة مغلقة إلى فلسطين لإنتاج الكهرباء اللازمة لاستخراج مياه آبار الساحل.

المرحلة الثانية

زيادة المياه الفائضة من نهر الحاصباني بنقل مياه نهرى بانياس ونهر الدان إليه عبر قناة مكشوفة، بهدف ري أراضي الحولة والجليل الأدنى ومرج بن عامر ثم تخزين الفائض في سهل البطوف.

المرحلة الثالثة

نقل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبريا لأخذ ما يعادل 50% من هذه المياه إلى الغور الشرقي في نهر الأردن، والباقي إلى مثلث اليرموك ومنطقة بيسان.

المرحلة الرابعة

نقل جزء من مياه البحر المتوسط لتعويض النقص في البحر الميت.

المرحلة الخامسة

تخزين مياه الفيضانات والسيول الشتوية بواسطة بناء السدود في سهل البطوف.

المرحلة السادسة

استصلاح مستنقعات سهل الحولة لري الأراضي الزراعية، وتحويل 45 مليون متر مكعب لري أراضي غور أريحا والسهول الجنوبية.

المرحلة السابعة

استغلال مياه الينابيع المحلية وسيول الوديان غرب الأردن ابتداء من أبو سدرة حتى غور أريحا.

المرحلة الثامنة

إقامة السدود وخزانات المياه وعددها 23 خزاناً لاستغلال مياه الأودية وأهمها البحر الأبيض المتوسط وسيول السفوح الغربية، وتقدر مياه هذه المرحلة بـ 320 مليون متر مكعب.

3- مشروع جونستون:

توزيع مياه مشروع جونستون وفق المصادر الإسرائيلية (مليون م3)	
البلد	كمية المياه
سوريا	45
الأردن	774
إسرائيل	394
توزيع مياه مشروع جونستون وفق المصادر العربية (مليون م3)	
البلد	كمية المياه
لبنان	35
سوريا	132
الأردن	975
إسرائيل	287

أصدر مجلس الأمن قراراً بمنع تحويل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب، وأرسل موقفه جونستون إلى الدول المعنية وهي سوريا ولبنان والأردن وإسرائيل. ويهدف المشروع وفق المصادر الإسرائيلية إلى تنمية الزراعة وتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول المذكورة، إلا أن لبنان استثيت من هذا المشروع.

وتصل كمية المياه المقرر تقسيمها في مشروع جونسون -وفق التقديرات الإسرائيلية- إلى 1213 مليون متر مكعب سنوياً، في حين تصل التقديرات العربية إلى 1429 مليون متر مكعب. بما فيها حصة لبنان. لكن المشروع لم يستمر بسبب احتلال إسرائيل لمنابع نهر الأردن إثر عدوان 1967، ثم بعد ذلك توقيع الأردن وسوريا على مشروع سد الوحدة في عام 1987 كما أوردت مجلة "معلومات دولية" في عددها السادس والخمسين.

4- مشروع كوتون:

ظهرت فكرة المشروع بعد الرفض العربي لمشروع جونستون. وقد تبني المشروع الجديد وجهة النظر الإسرائيلية التي تخطط لضم مياه نهر الليطاني البالغة 700 مليون متر مكعب. وبلغت كمية المياه المتوقعة من مشروع كوتون 2345 مليون متر مكعب.

توزيع مياه مشروع كوتون ومساحة المياه المروية		
البلد	مساحة الأرض المروية (ألف دوغم)	كمية المياه (مليون م3)
لبنان	350	300
سوريا	30	45
الأردن	430	710
إسرائيل	2600	1290

ثانياً: المشروع العربي - لاستغلال مياه الأردن وروافده

سنة 1954:

توزيع مياه المشروع العربي على نهر الأردن وروافده والمساحات المروية		
كمية المياه (مليون م ³)	مساحة الأرض المروية	البلد
90	68 ألف دونم	سوريا
330	أراضي الغور الشرقية والغربية	الأردن

قام المشروع ليحافظ على الحقوق العربية (سوريا والأردن) في مياه نهر الأردن، ويسعى إلى توفير مياه للشرب والزراعة ومصادر توليد الكهرباء. ويركز المشروع على نهر اليرموك والأردن وروافده نهر الأردن شمال بحيرة طبريا والوديان والآبار الموجودة في المنطقة، وسيوفر كمية مياه تصل إلى 420 مليون متر مكعب.

ومن ناحية أخرى رفض المشروع العربي تخزين مياه اليرموك في بحيرة طبريا لوقوع شواطئها في المناطق الإسرائيلية ولتلافي زيادة نسبة الملوحة في مياه الأردن.

- توليد الكهرباء من خلال إسقاط 236 مليون متر مكعب عبر القناة المفتوحة من منسوب 42 متراً فوق سطح الأرض إلى منسوب 210 أمتار تحت سطح البحر في بحيرة طبريا.
- نقل 173 مليون متر مكعب من المياه إلى خزان في موقع سلامة (تسالون) عبر رفعها إلى منسوب 42 متراً فوق سطح البحر.
- نقل المياه المحولة بواسطة محطة ضخ إلى خزان البطوف الكبير (يستوعب مليار متر مكعب).
- نقل مياه خزان البطوف الكبير إلى ضواحي تل أبيب عبر قناة مغلقة يبلغ قطرها 275 سنتيمتراً.

مصادر الفصل الثاني

1. إبراهيم عبد الكريم، "المياه والمشروع الصهيوني" سلسلة دراسات رقم 9، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، دمشق
2. محمد نبيل محمود فؤاد: "المياه ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط" (المؤتمر السنوي الثالث، "المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين")، 24 - 26 نوفمبر/تشرين الثاني 1998 أسيوط، 287
3. جورج المصري: "الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية"، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، 1996، 34
4. صبري جريس، "تاريخ الصهيونية"، بيروت، مركز الأبحاث (1977)، ج1
5. فيصل الرقوع السعودي: "الإستراتيجية المائية والصراع العربي - الإسرائيلي" (المؤتمر السنوي الثالث، "المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين")، 333
6. وليد سرحان - بسام عويضة: "ملف المياه، اللغم الرابع" صحيفة القدس، 2000/6/24، 10
7. Dr. Rupin. syrian ALS wirtschafts gebiet, 1916, traduit en Français par Gorges Sahib, Beyrou 108
8. <http://www.nokarabat.com>
9. حامد الحلبي، السياسة الإسرائيلية تجاه المياه والاستيطان في الجولان المحتل.
10. عبد الكريم، "المياه والمشروع للصهيوني"
11. عبد الكريم، "المياه والمشروع للصهيوني"

12. أمين عبد الله محمود، "مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية"، سلسلة عالم المعرفة، العدد 74، الكويت 1988، 9
13. البنك الوطني الفلسطيني للمعلومات.

www.palestinedatabank.net/arabic/index.html

الفصل الثالث

الاستهلاك والمشاريع المائية الإسرائيلية بعد قيام الدولة

المبحث الأول - استهلاك المياه في إسرائيل

سوف نلاحظ من خلال الأرقام الواردة أدناه التزايد المستمر في كمية المياه المستهلكة سنوياً في الكيان الإسرائيلي، والتي يذهب الجزء الأعظم منها للزراعة. وهذا نابع من المرتكزات التي حكمت الأيديولوجية الصهيونية، وتحديدًا فيما يتعلق بالاستيطان الزراعي وبالتالي المياه. ولكن وقبل البدء بدراسة تطور استهلاك المياه في إسرائيل، يجب الإشارة مرة أخرى إلى ضرورة التعامل بحذر مع الأرقام الواردة كونها أرقام من مصادر إسرائيلية ولا تتصف بالموضوعية ولا مقابل رقمي عربي لها.

قدرت كمية المياه المستهلكة في فلسطين المحتلة عام 1948، بحوالي 230 مليون متر مكعب عام 1948/1949، منها 180 مليون متر مكعب للاستهلاك الزراعي، و50 مليون م3 للاستهلاك الحضري، وفي العام 1958-1959، بلغ إجمالي الاستهلاك المائي 1274 مليون م3، 1032 مليون م3 للاستهلاك الزراعي، 196 مليون م3 للاستهلاك الحضري، 46 مليون م3 للاستهلاك الصناعي، وقد بلغ استهلاك إسرائيل من المياه لعام 1963/1964 حوالي 1288 مليون م3، استخدم منها 1056 مليون م3 للزراعة 175 مليون م3

للأغراض الحضرية و57 مليون متر مكعب للصناعة، وارتفع في عام 1974/1973 إلى حوالي 1565 مليون م3، وعام 82-83 ارتفع إلى 1759 مليون م3، للاستهلاك الزراعي 1255 مليون م3 والحضري 401 مليون م3، والصناعة 103 مليون م3، وارتفع هذا الاستهلاك في عام 86-87 إلى 1.560 مليار متر مكعب، وإلى 1.750 مليار متر مكعب عام 1990 استخدم منها 1.295 مليار متر مكعب للزراعة و 332 مليون متر مكعب للأغراض المنزلية و123 مليون متر مكعب للصناعة⁽¹⁾ وفي عام 1994، وصل الاستهلاك إلى 2 مليار م3 وفي عام 2000، وصل الاستهلاك إلى 2100 مليون م3، وفي عام 2006 قدر الاستهلاك 220 مليون م3.

والجدول التالي يبين تطور استهلاك المياه في إسرائيل منذ سنة 48-49 وحتى عام 1990 موزعة حسب قطاعات الاستهلاك، ومقدرة بملايين الأمتار المكعبة⁽²⁾:

السنة	استهلاك حضري	استهلاك صناعي	استهلاك زراعي	مجموع الاستهلاك
48-49	50	-	180	230
53-54	190	-	660	850
58-59	196	46	1032	1274
63-64	175	57	1056	1288
68-69	231	70	1236	1537
73-74	288	97	1180	1563
79-80	375	90	1235	1700
80-81	367	100	1212	1679
81-82	385	103	1282	1770

1759	1255	103	401	83-82
1750	1295	123	332	-1989 1990
*2000				1994
**2100				2000
***2200				2007

Alwyn R. Rouyer ,The Water Issue in The Palestinian - Israeli Peace

.Process, Survival, Vol. 39 , No.2, Summer, 1997

** أحمد الفريب، "هل تشمل تل أبيب حروب مياه بين دول حوض النيل"، شبكة محيط
*** أهارون ديفيد كوبرمان، "استخدام طبقة الجبال الجوفية" يونيو/حزيران (2008)
ترجمة مركز عكا للدراسات الإسرائيلية.

نلاحظ من الجدول السابق أن كمية استهلاك المياه في العام 53-54 بلغت 850 مليون م³ أي بزيادة وقدرها 269.5% عنها في العام 48-49 وهذا مؤشر على زيادة المهجرات اليهودية إلى فلسطين وارتباط ذلك أيضا بخطة السنوات السبع، كما نلاحظ أيضا ثبات الاستهلاك المائي في إسرائيل خلال الفترة الممتدة بين عامي 1980-1990، وهذا دليل على عدم دقة الأرقام وضرورة التعامل الحذر معها، خاصة أن ذلك يتناقض مع دلائل استخدام إسرائيل لمياه الليطاني والوزاني والخاصباني بعد اجتياح الجنوب اللبناني في عام 1978.

أيضا يشير الجدول السابق إلى أن إسرائيل ومنذ العام 1980، تستهلك ما يعادل 95% من الموارد المائية المتاحة والتي اتفقنا على تقديرها بـ 1850 مليون متر مكعب حسب إجماع مختلف المصادر الإحصائية الإسرائيلية، وهذا مؤشر خطير يؤسس لحجم الأطماع الإسرائيلية المستقبلية في المياه الفلسطينية والعربية. كما نرى أيضا أن نصيب الفرد الإسرائيلي السنوي يتراوح بين 440-573 م³ (بين سنتي 75-83)، مقابل 142 م³ للفرد في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

أيضا نلاحظ أن الزراعة تستهلك 80 - 85 % من مجموع كميات المياه المستهلكة، حيث ازدادت مساحة الأراضي الزراعية المروية من 292 ألف دونم إلى 1.230.00 دونم خلال الفترة الواقعة ما بين عامي 1948 - 1959. وفي السنوات ما بين عامي 1958 - 1970 كانت الزيادة في استهلاك المياه حوالي 20 %، في الوقت الذي زادت فيه مساحة الأرض المروية خلال الفترة 1958-1970، من 1.230.000 دونم إلى 1.724.000 دونم، وهذا عائد إلى انخفاض معدل استهلاك الدونم من المياه حيث انخفضت من «805» متر مكعب عام 54، إلى «698» متر مكعب عام 65 (دائرة المعارف الإسرائيلية لسنة 1974) ذلك أن معدل استهلاك الدونم من المياه يرتبط بكميات الأمطار المتساقطة سنويا، فهو مرتفع في سنوات الجفاف ومنخفض في سنوات الغزارة، إضافة إلى التطور في استخدام تكنولوجيا الري بالرش أو التنقيط. كما نلاحظ أنه خلال الفترة من عام 1948 إلى عام 1983، ازداد استهلاك الزراعة من المياه، من 180 مليون متر مكعب إلى 1255 مليون متر مكعب، أي بزيادة وقدرها 507.2 %، على الرغم من انخفاض نصيب الزراعة من حصة المياه المستهلكة من 78.2 % إلى 71.3 % خلال الفترة 1948 - 1983. وانخفاض الزيادة في مساحة الأراضي المروية رغم زيادة الاستهلاك المائي في القطاع الزراعي مرده الاتجاه خلال هذه الفترة إلى زراعة القطن وقصب السكر وهي زراعات تتطلب مياهاً كثيرة.

وفيما يخص المدن الصناعية داخل إسرائيل فإن نسبة الاستهلاك المائي السنوي قد تزايدت خلال الفترة بين عامي 1958 - 1983، إذ بلغت نسبة الزيادة 123.9 % في سنة 1984 عنها في سنة 1958 وارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع في حصة الاستهلاك من المياه من

3.6% إلى 5.8% خلال الفترة بين عامي 58-83. مع ضرورة ملاحظة زيادة استهلاك المدن الصناعية من المياه، وتضمن استهلاك المنازل واستهلاك المؤسسات الصناعية والحرف الصغيرة ومؤسسات الدولة. وقد كان معدل الزيادة السنوية في استهلاك المدن السنوي 2.8 في الفترة 48 - 58، وهي زيادة تعادل تقريبا الزيادة الطبيعية في عدد السكان التي تراوحت خلال هذه الفترة بين 2.8-%. وفيما بعد العام 1958 ومن خلال إجراءات وضوابط حكومية انخفض الاستهلاك بشكل ملموس، إذ تبين الإحصائيات أن كمية المياه المستهلكة عام 66 - 67 أي بعد حوالي 9 سنوات، كانت تقارب كمية المياه المستهلكة عام 58 - 59، كما تبلغ كميات المياه المستهلكة في المدن حوالي 14 % من المجموع العام لكميات المياه المستهلكة، ولا يتعدى استهلاك الفرد 80 مترا مكعبا سنويا⁽³⁾.

أما الصناعات والمؤسسات التجارية التي يزيد استهلاكها السنوي عن 5 آلاف متر مكعب فيبلغ نصيب استهلاكها السنوي من المعدل العام 5%، وقد كان معدل التزايد السنوي 1.5% في الفترة بين عامي 66-67، ارتفع عام 67 - 68 إلى 10% فألى 6% و7% في السنتين التاليتين⁽⁴⁾. هذه الزيادة مردها انطلاق وتطور الصناعة الإسرائيلية بعد هزيمة يونيو/حزيران عام 1967، والتي جاءت متناغمة مع متطلبات المؤسسة العسكرية، وتغطية استهلاك الأراضي المحتلة التي أصبحت سوقا للبضائع الإسرائيلية.

ويشار إلى أنه في عام 1986، بلغ الاستهلاك المحلي مقابل الاستهلاك الزراعي والصناعي 423 مليون م³، وفي عام 2005 ارتفع إلى 715 م³. وقد أشارت بعض المصادر إلى أن كمية المياه المتوفرة في إسرائيل، والطلب الأقصى والأدنى على المياه بين عامي 1970-

2000، بملايين الأمتار المكعبة كانت على النحو الذي يبينه الجدول التالي:

السنة	الكمية المتوفرة	الطلب الأقصى	الطلب الأدنى	العجز الأدنى
1970	1620	1450	1450	-
1975	1650	1587	1514	-
1980	1665	1825	1665	-
1985	1750	2100	1900	150
1990	1800	2300	2100	300
1995	1850	2500	2200	350
2000	1850	2700	2400	550

المصدر: "الأطماع في مياه جنوب لبنان": www.waterexpert.net

إن الموارد المائية المتاحة للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، سوف تتناقص بمعدل 30% عما هو مطلوب إذا ما استمرت إسرائيل على هذا المسار من استهلاك المياه، لأن حاجات الصناعة والاستهلاك المنزلي تتزايد بوتيرات عالية نظراً للتطور الصناعي ولزيادة عدد المهاجرين إليها. وإذا كان الاستهلاك الصناعي والمنزلي لم يشكلا في سنة 1974 أكثر من 25% من حجم المياه المستهلكة في إسرائيل، فإن هذا الرقم ارتفع في سنة 1979 إلى 30% وفي سنة 1985 إلى 35%. والجدول التالي يبين استهلاك إسرائيل من المياه في مختلف القطاعات في عامي 1985 و1990 مقدرا بـ مليون متر مكعب:

القطاع	سنة 1985	النسبة المتوية	سنة 1990	النسبة المتوية
الصناعة	105	5.3	107	5.6
الزراعة	1450	73.2	1300	68.4
الاستهلاك المنزلي	425	21.5	495	26
المجموع	1980	100	1902	100

المصدر: سلطة للمياه الفلسطينية

استناداً إلى متوسط استهلاك الفرد السنوي من المياه في إسرائيل والبالغ 500م³ سنوياً لكافة الأغراض حسب إحصاءات عام 1995، فإن كمية المياه المستهلكة في إسرائيل تقارب 3 مليار م³ في عام 1999 على أساس أن عدد السكان 6 ملايين نسمة، وبعد موجة الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي السابق والزيادة السكانية، فإن استهلاك إسرائيل السنوي من المياه اليوم يتجاوز 3.5 مليار م³. وتشير بعض الدراسات إلى أن إسرائيل في حالة من العجز المائي، وإن هذا العجز قدّر عام 2000 بـ 800 مليون م³ (5). لهذا ستعمل إسرائيل بكل الوسائل المتاحة لاستغلال مياه نهر الأردن الذي يشكل بالنسبة لها العمود الفقري، واعتبار ذلك شرطاً للمحافظة على الأمن القومي لإسرائيل، ولهذا أيضاً ستبقي إسرائيل مياه الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 تحت سيطرتها، وستعمل على سرقة المياه اللبنانية، تماماً مثلما تتمسك إسرائيل في المفاوضات بأن تبعد سوريا عن خط ماء نهر الأردن وبحيرة طبريا (6).

والحقيقة أن هناك الكثير من المعطيات التي تشير إلى أن إسرائيل تخفي الكثير من أرقام احتياجاتها المائية أو الكميات المستهلكة، لتظهر دائماً بمظهر الدولة المحتاجة والتي لم تبلغ كامل حقوقها في أية

مفاوضات وإلا كيف نفسر هذا التغير في الأرقام، وأحياناً التراجع في نسب الاستهلاك، علماً أن سيل المهاجرين قد تدفق عليها بعد التسعينات، وتعدّ إسرائيل من الدول التي تؤمن وفراً مائياً لسكانها يزيد عما هو موجود لدى جميع جيرانها. ومع ذلك، لا يمكن النظر إلى هذه المعطيات إلا من زاوية المخاطر الحقيقية التي تتهدد المياه الفلسطينية والعربية، هذه المخاطر التي لا يمكن إدارة الظاهر لها، لأنها قادمة في المستقبل وتطال كل مشاريع البقاء والتنمية.

المبحث الثاني - المشاريع الإسرائيلية خلال الفترة ما بين 1948 - 1967⁽⁷⁾:

بدأ اليهود تنفيذ مخططاتهم للسيطرة على مصادر المياه في فلسطين منذ فترة مبكرة من خلال المشاريع التي نفذتها أو تبنتها الحركة الصهيونية، مثل امتياز روتنبرغ في عام 1926 لصالح الشركة اليهودية.

مشروع خطة سميث:

تم تكوين لجنة من 17 خبيراً انتهت إلى ما يعرف بمشروع خطة سميث التي تمتد لسبع سنوات 1953 - 1960. وقد حدد لهذا المشروع هدفان رئيسيان:

- زيادة كمية المياه إلى 1730 مليون متر مكعب عام 1960 بدلا من 810 ملايين عام 1953.
- زيادة الإنتاج الغذائي ليسد 75% من احتياجاتهم الغذائية.
- وقد حددت كمية المياه المنتجة من المشروع على النحو التالي:
- 380 مليون متر مكعب تستخرج من الينابيع والمياه الجوفية والسطحية في فلسطين المحتلة.

- 540 مليون متر مكعب تؤخذ من مياه نهر الأردن وروافده.
وقسم هذا المشروع إلى ستة مشاريع تغطي المناطق الرئيسية في
إسرائيل، وهذه المشاريع هي:

1- تجفيف بحيرة الحولة:

ظهرت فكرة المشروع عام 1914 في العهد العثماني، إلا أن
العراقيل التي وضعتها بريطانيا حالت دون الانتهاء منه. وقد نفذ
المشروع - بعد أن توقف عدة مرات- في عهد الدولة اليهودية
بإشراف الصندوق القومي اليهودي "كيرن كميث" والوكالة
اليهودية. وقد تم تنفيذ المشروع عبر ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى (1951 - 1953)

قامت شركة سوليل بونيه الإسرائيلية بتنفيذ المشروع، إذ
وسعت مجرى نهر الأردن أربعة أمتار لمسافة 4,5 كيلو مترا، إلى
جانب تصريف 200 مليون متر مكعب من مياه البحيرة والمستنقعات
الملحقة بها إلى مجرى نهر الأردن.

المرحلة الثانية (1953 - 1955)

هدفت هذه المرحلة إلى استصلاح المستنقعات بإنشاء طرق
بينها، إضافة إلى حفر ثلاث قنوات لتصريف المياه وتخفيفها.

المرحلة الثالثة (1955 - 1957)

وهي مرحلة تكميلية تم فيها تحلية المياه المتبقية على الأرض
وباقى مياه البحيرة التي بلغت 12 مليون متر مكعب، كما تم خلالها
إزالة السد الموجود عند التقاء نهر الأردن بالقناة الشرقية وغيره من
السدود الصغيرة.

نتائج المشروع:

- تخفيف وإضافة 60 ألف دونم إلى الأراضي الزراعية
- الحد من تبخر المياه المتجهة إلى بحيرة طبريا
- إجلاء سكان المنطقة من العرب وتدمير 14 قرية عربية
- تشجيع تنفيذ مشاريع مائية شاملة مثل مشروع جونستون

2- مشروع الجليل الأعلى:

يهدف المشروع إلى توفير مياه لري مائة ألف دونم من الأراضي الزراعية.

3- مشروع غور الأردن:

ويحمل هدف المشروع السابق نفسه بري مائة ألف دونم في غور بيسان من نهر الأردن وبحيرة طبريا.

4- مشروع الجليل الغربي:

أقيم لاستثمار مياه الفيضانات والسيول في وادي العوجا وجزء من المياه المحولة من نهر الأردن والمياه المكررة لري القسم الغربي في صحراء النقب.

5- مشروع العوجا (اليركون):

وهو يكمل مشروع الجليل الغربي إذ يهدف إلى ري القسم الشرقي من صحراء النقب.

6- مشروع تحويل مياه نهر الأردن:

لم تذكره الخطة السبعية إلا أنه وضع لنقل مياه نهر الأردن من جسر بنات يعقوب في الشمال إلى صحراء النقب، ويهدف إلى إنشاء

سد تحويلي وحفر قناة مفتوحة لنقل مياه نهر الشريعة من جسر بنات
يعقوب جنوب بحيرة الحولة. وتنقل القناة 435 مليون متر مكعب من
المياه سنوياً.

مصادر الفصل الثالث

1. السفير 2001/9/15، كتاب دائرة الإحصاءات المركزية الإسرائيلية لعام (1985)
2. حتى سنة 1958-1959 من كتاب الإحصاءات المركزية الإسرائيلية لعام (1960)، ومن 63-64 من كتاب دائرة الإحصاءات المركزية الإسرائيلية (1985)، من عام 86-90 من السفير 2001/9/15
3. حسين أبو النمل، "الصناعات الإسرائيلية"، بيروت، مركز الأبحاث، (1979)، 33
4. أبو النمل، "الصناعات الإسرائيلية"، 35، وتقرير عن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، القدس، مارس/آذار (1968)، 378-392
5. الخليج، 2007/7/24، متابعات ملحق صحيفة تشرين، 2004/7/14
6. متابعات ملحق صحيفة تشرين، 2004/7/14
7. الإحصاء المركزي الفلسطيني، www.pcb.gov.ps

الفصل الرابع

استغلال المياه الفلسطينية والسيطرة على مصادرها

المبحث الأول - مصادر المياه في الضفة الغربية^(١):
أولاً- الأمطار في الضفة الغربية:

يتراوح معدل تساقط الأمطار في الضفة الغربية بين 700 و100 ملم في منطقة البحر الميت، وما بين 500 - 600 ملم في المنحدرات الغربية، وما بين 100 - 450 ملم في المنحدرات الشرقية. وقد تراوح معدل كميات الأمطار السنوية في فلسطين ما بين 2,7 - 2,9 مليار م3 خلال السنوات من 1950 - 1992.

ثانياً- التبخر:

تتراوح نسبة التبخر ما بين 65%- 70% من كمية الأمطار السنوية. كما تراوحت نسبة التبخر التنحي في الفترة 1963 - 1965 ما بين 1600 - 2400 ملم سنوياً.

ثالثاً- الجريان السطحي في الضفة الغربية:

بلغت نسبة الجريان السطحي في الضفة الغربية 2,2% من الأمطار الهاطلة عام 1965، وقدرت كمية المياه الجارية بـ 60,64 مليون م3 في سنتي 1963 - 1964 و1964 - 1965. وفي عام 1996 قدر معدل الجريان السطحي من معدل هطول الأمطار بـ 3,2% أو ما يعادل 71 مليون م3.

- الحوض الشرقي:

يتميز الحوض الشرقي بميل أكبر وكمية أمطار أقل، وبه العديد من الينابيع. وتبلغ نسبة الجريان السطحي في طولكرم وقلقيلية 0,8 - 4,5%، وتزيد في الخليل لتصل إلى 7 - 14% وفق تقديرات عام 1963.

- الحوض الغربي:

يتميز الحوض الغربي الذي يتجه الجريان السطحي فيه نحو البحر المتوسط بميل بسيط ومعدل هطول عال، وترشح كميات كبيرة من المياه إلى الطبقات المائية في جوف الأرض.

- وادي نهر الأردن:

يعد أهم الأنهار في المنطقة وتبلغ مساحة تغذيته 18850 كلم²، وتضم المناطق الشمالية لنهر الأردن ثلاث مجموعات هي:

- مجموعة نهر الدان الذي ينبع من فلسطين، وهو أكبر فروع نهر الأردن، ويبلغ تصريفه السنوي 270 مليون م³، وهي تعادل 50% من مجموع المياه التي تصب في نهر الأردن.

- مجموعة نهر بانياس الذي ينبع من سوريا، وتصريفه السنوي 125 مليون م³.

- مجموعة نهر الحاصباني الذي ينبع من لبنان، وتصريفه السنوي 125 مليون م³.

وهناك مصادر أخرى على جانبي مجرى نهر الأردن شمال طبريا تقدر كمية مياهها بـ 140 مليون م³.

جغرافية نهر الأردن:

تستوزع مساحة نهر الأردن الفعالة البالغة 18140 كلم² على الدول التي يجري فيها على النحو التالي:

- الأردن 38%.
 - سوريا 37%.
 - إسرائيل 11%.
 - فلسطين (الضفة الغربية) 10%.
 - لبنان 4%.
 - نسبة المياه المخصصة لفلسطين من نهر الأردن:
- وزعت مياه نهر الأردن وفق اتفاقية جونستون الأميركية على الدول التي يمر النهر بأراضيها، وقد كانت حصة فلسطين (الضفة الغربية) ما بين 200 - 230 مليون م³ في السنة.
- **نهر اليرموك:**

ينبع من المناطق الشمالية في سوريا، ويمر بالأردن مشكلاً حدودها مع سوريا، ويبلغ معدل صرفه السنوي 450 مليون م³، ويمتد داخل الأراضي الأردنية مسافة 10 كلم ليفد نهر الأردن إلى الجنوب من بحيرة طبريا. وهناك ثلاث روافد لنهر اليرموك هي: الهريز والرقاد والعلان.

رابعاً- المياه الجوفية في الضفة الغربية:

هي المورد الرئيسي للمياه في فلسطين ومصدرها مياه الأمطار، فهي عبارة عن الكميات المتسربة من مياه الأمطار إلى التكوينات الجيولوجية في باطن الأرض. وتقدر نسبة مياه الأمطار المتسربة بحوالي 30% من إجمالي الأمطار الساقطة. ويتم الاستفادة من المياه الجوفية عن طريق الآبار الارتوازية أو عن طريق الينابيع الطبيعية. وتقدر كمية المياه العذبة والمتجددة في الخزان الجوفي بحوالي 950 - 1000 مليون م³، وهو ما يعادل 55% من المياه العذبة في فلسطين. ويمكن

تقسيم أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية إلى ثلاثة أحواض رئيسية هي: الحوض الشرقي، الحوض الغربي، والأحواض الشمالية الشرقية:

- الحوض الشرقي: وينقسم بدوره إلى ثلاثة أحواض صغيرة

- الحوض الغربي: يمكن تقسيمه إلى حوضين رئيسيين هما:

الأول- حوض العوجا/التمساح: تبلغ مساحته 1300 كلم²، ويقع معظمه في الضفة الغربية، وعليه تعتمد في توفير 20% من احتياجاتها المائية. ويضخ الحوض سنوياً حوالي 380 - 400 مليون م³، في حين لا تزيد نسبة التغذية السنوية عن 370 مليون م³، ويصل العجز إلى 40 مليون م³ في السنة.

الثاني- حوض الخليل/إثر السبع: تبلغ مساحة هذا الحوض 300 كلم²، ويستفاد منه سنوياً ما بين 20 - 21 مليون م³، وتخفض معدلات التغذية أحياناً إلى 16,6 مليون م³ في حين لا يتعدى أعلاها 21 مليون م³، مما يعني وجود عجز في بعض السنوات.

- الأحواض الشمالية الشرقية: تعرف باسم حوض نابلس وجنين، وتنقسم إلى قسمين:

الأول- حوض نابلس وجنين وجليون: يقع على مساحة تبلغ 500 كلم²، ويضخ منه سنوياً ما بين 92 - 104 ملايين م³، في حين تتراوح تغذيته السنوية ما بين 80 - 95 مليون م³.

الثاني- حوض تنك وجليون: ويضم تكوينات القدس وبيت لحم والخليل، وهي متصلة وتشكل وحدة مائية واحدة، كما أنها مستغلة من قبل المستوطنات الإسرائيلية.

خامساً: الينابيع

يوجد في الضفة الغربية حوالي 300 ينبوع تتفاوت فيما بينها في كمية المياه والحجم ونسبة العذوبة، وأغلب الينابيع الصالحة للاستعمال تقع في السفوح الشرقية.

المبحث الثاني - مصادر المياه في قطاع غزة

- الأمطار في قطاع غزة:

تقل كمية الأمطار المتساقطة في قطاع غزة عن تلك التي في الضفة الغربية، كما أنها متذبذبة من سنة إلى سنة ومن منطقة إلى أخرى. ويتراوح معدل تساقط الأمطار السنوي في غزة ما بين 200 - 900 ملم. وتقدر كمية الأمطار السنوية الساقطة على قطاع غزة ما بين 100 - 130 مليون م³. ويتراوح معدل التبخر النتح في قطاع غزة ما بين 1200 - 1400 ملم سنوياً.

- الجريان السطحي في قطاع غزة:

يعتبر وادي غزة أهم مناطق الجريان السطحي في قطاع غزة ويصل طوله إلى 8,5 كلم، ويشكل حوضاً تبلغ مساحته 3600 كلم². وماؤه غير دائم الجريان، وتقدر كمية المياه الجارية فيه بحوالي 2 - 3 ملايين م³ في السنة.

- المياه الجوفية في قطاع غزة

يبلغ أقصى سمك للخزان الجوفي في قطاع غزة 160 متراً في المناطق الشمالية الفرعية، ويقل سمكه تدريجياً في اتجاه الشرق ليصل إلى 70 متراً في المناطق الجنوبية. وقد انخفض منسوب المياه فيه إلى أقل

من مستوى سطح البحر في عدة مناطق، كما أن كمية نفاذ الطبقات الحاملة للمياه تتراوح ما بين 700 - 1000 م³ يومياً، ويصل معدل النفاذ 25%.

وفي هذا السياق من المفيد التذكير أن دائرة الإحصاء الفلسطيني حصرت مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية في مصدرين رئيسيين. الأول: المياه الجوفية المتمثلة بالمياه المضخوخة من الآبار والمستغلة من البنايع الثاني: وهي عبارة عن المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية "ميكروت" حيث بلغ مجموع كمية المياه التي تم توفيرها من هذين المصدرين 335.4 مليون م³ عام 2007، مقارنة مع 319.1 مليون م³ لعام 2006، 315.2 مليون م³ للعام 2005.

وتشير بيانات التقرير للعام 2007 إلى أن آبار المياه الجوفية هي أكبر مصدر للمياه حيث تم ضخ حوالي 241.2 مليون م³ من المياه، يليها المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية "ميكروت" حيث بلغت كميتها 49.4 مليون م³ وبتكلفة قدرها 129 مليون شيكل إسرائيلي، وأخيراً البنايع حيث بلغ تصرفها السنوي 44.8 مليون م³.

وتشير البيانات إلى أن كمية المياه المضخوخة من الآبار الجوفية عام 2007 قد بلغت في الضفة الغربية عدا القدس بلغت حوالي 68.7 مليون م³ تم ضخها من 306 آبار وقد توزعت هذه الكمية ما بين 38.1 مليون م³ للاستخدام المنزلي مقابل 30.6 مليون م³ للاستخدام الزراعي، وبلغت كمية المياه المضخوخة في قطاع غزة 172.5 مليون م³ منها 85.5 مليون م³ للاستخدام المنزلي، 87 مليون م³ للاستخدام الزراعي، كما أن كمية المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية واصلت ارتفاعها خلال الفترة 2005-2007 وذلك بواقع 42.2 و 43.9 و 49.4 مليون م³ على التوالي مما يعكس ازدياد

الحاجة للمياه في ظل نضوب مصادر المياه وازدياد عدد السكان باضطراد.

وبلغت المياه المزودة للاستخدام المنزلي في الأراضي الفلسطينية عام 2007 حوالي 175.6 مليون م³ توزعت بين 85.5 في الضفة الغربية و عدا القدس وحوالي 90.1 في قطاع غزة⁽²⁾

وقد حددت اتفاقية أوسلو الثانية الموقعة في 1995/9/28 كميات المياه الفلسطينية بـ 734 مليون م³⁽³⁾، غير أن الحكومة الأردنية قدرت إجمالي الموارد المائية في الضفة الغربية عام 1967 - 896 مليون م³، بينما قدرتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بنحو 390 مليون م³، حيث تستعد سلطات الاحتلال من تقديرها 500 مليون متر مكعب المتوفرة في منطقة نابلس، وذلك على أساس أن مياه هذه المنطقة تعتبر امتداد للمياه الجوفية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وعليه نجد أن كمية المياه الفلسطينية في الخزان الجوفي تقدر في الأوضاع المثالية بحوالي (895) مليون م³ منها (835) مليون م³ في الضفة الغربية، وهذا رقم اقرب إلى الحقيقة. وتقدر كمية المياه الفلسطينية التي تسرقها من مياه الأراضي المحتلة عام 1967 بأكثر من 600 مليون م³، وجهات بريطانية كانت قد قدرت استهلاك إسرائيل من مياه الضفة الغربية فقط بحوالي 600 مليون م³ من إجمالي مياه الضفة البالغة 850 مليون م³⁽⁴⁾.

المبحث الثالث - الاستهلاك المنزلي والصناعي في الضفة:

تقدر كمية المياه المستهلكة للأغراض المنزلية والصناعة من قبل الفلسطينيين في الضفة الغربية بـ 37 مليون متر مكعب وتقدير آخر ورد في الإستراتيجية البيئية الفلسطينية لاستهلاك المياه للأغراض المنزلية في الضفة الغربية بلغت عام 1995 46 مليون م³. ويشير

الجدول التالي إلى الاستهلاك المنزلي من المياه والاحتياجات المتوقعة في عام 2010 م.

المنطقة	كمية المياه المستهلكة 1995 (مليون م ³)	الكمية المطلوبة لعام 2010 (مليون م ³)
الضفة الغربية	46	187
قطاع غزة	47	100
المجموع	153	287

ويتضح أن احتياجات المياه المنزلية في الضفة الغربية ستضاعف إلى أكثر من 200% في عام 2010 وذلك بسبب زيادة عدد السكان المتوقعة. وعلى الرغم من أن هناك زيادة كبيرة في كمية المياه اللازمة للعشرة سنوات القادمة إلا أن معدل استهلاك الفرد يبقى ثابتاً ويشير الجدول التالي إلى تطور معدل استهلاك الفرد في الضفة الغربية خلال الفترة من 1985-1994

تطور معدل استهلاك المياه في الضفة الغربية من 1985-1994

السنة	معدل الاستهلاك م ³
1985	27.2
1986	28.6
1987	33.2
1988	34.2
1989	30.9
1990	35.5
1991	33.4
1992	33.4
1993	32.7
1994	29.5

الاستهلاك الزراعي: يقدر استهلاك الفلسطينيين في الضفة الغربية من المياه للأغراض الزراعية بـ 90 مليون م³ سنوياً وتستخدم في ري حوالي 1.8 مليون دونم. يختلف أنواع الزراعة.

المبحث الرابع- الاستهلاك المنزلي والصناعي

في قطاع غزة

تقدر كمية المياه المستقلة لأغراض الشرب والصناعة ما بين 47-50 مليون م³ سنوياً وذلك من خلال 96 بئراً مخصصة لأغراض الشرب تابعة للبلديات هذا ويقدر معدل استهلاك الفرد الصناعي من المياه سنوياً 28.9 م³ بينما المعدل الإجمالي لاستهلاك الفرد بلغ 58.3 م³ سنوياً أي بمعدل فاقد وصل إلى 51 % سنوياً ويتفاوت معدل استهلاك المياه في قطاع غزة من منطقة لأخرى ففي حين يرتفع في المناطق الشمالية بيت حانون وبيت لاهيا والمنطقة الوسطى خصوصاً الزوايدة نجده يقل في المخيمات مثل البريج والمغازي والنصيرات.

الاستهلاك الزراعي في قطاع غزة

يتراوح معدل الاستهلاك الزراعي من المياه في قطاع غزة ما بين 82-90 مليون م³ (بناءً على تقارير وزارة الزراعة وسلطة المياه) وتضخ هذه الكمية من آبار يقدر عددها ما بين 3400-3600 بئراً ما بين آبار مرخصة وأخرى غير مرخصة.

الاستهلاك المائي في محافظات غزة:

القطاع	الاستهلاك المائي
الزراعي	90-85 م ³ /سنة
	50-42 م ³ /سنة

المبحث الخامس: استهلاك المياه في إسرائيل والمناطق الفلسطينية:

إجمالي الاستهلاك الكلي في العام	إجمالي استهلاك الفرد بالتر المكعب في العام	الاستهلاك المحلي بالمتر المكعب في العام	الاستهلاك المحلي بالتر في اليوم الواحد	
1.900	400	100	280	إسرائيل
120	125	31	76	الضفة الغربية
97	130	35	100	غزة
160-45	1.600-350	110	300	مستوطنو الضفة الغربية

يستهلك 6.4 مليون نسمة في إسرائيل ما مقداره 2200 مليون م³ من المياه سنوياً، بينما يستهلك 3.7 مليون فلسطيني في الضفة وقطاع غزة للأغراض الزراعية والصناعية والمنزلية، ما مقداره 250-270 مليون م³ من المياه سنوياً، أما استهلاك الفرد في إسرائيل من المياه، يشكل خمسة أضعاف ما يستهلكه الفرد العربي، حيث يستهلك 450 م³ سنوياً.

من كل ما سبق نخلص إلى أن إجمالي الموارد المائية المتاحة في الضفة الغربية وقطاع غزة تصل إلى حوالي 896 مليون م³، يُخصص منها لاستهلاك الأراضي الفلسطينية فقط 267 مليون م³ من هذه المياه والباقي ويقدر بحوالي 631 مليون م³ حوالي 86% من إجمالي الموارد المائية للأراضي الفلسطينية تسيطر عليه إسرائيل وتستثمره.

إن الاعتداءات الإسرائيلية والنهب المنظم لقطاع المياه في الأراضي الفلسطينية، شديد الوطأة وسيحيل الحياة إلى جحيم لا

يطاق، ومن هنا تأتي الأهمية القصوى في دعم صمود أبناء شعبنا في الأراضي المحتلة، وتطوير الانتفاضة وتشكيل حاضنتها العربية، لان ذلك يعني في واقع الأمر المساعدة على التثبيت بالأرض لتبقى حصنا منيعا في مواجهة مخططات التوسع والتهجير الصهيونية.

المبحث السادس - السياسات الإسرائيلية في الاستغلال والنهب:

ولقد عملت إسرائيل منذ احتلال الأراضي الفلسطينية عام 1967 على حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه في المياه وذلك عن طريق إقامة العديد من المستعمرات فوق أماكن غنية بالمياه واعتماد هذه المستعمرات على المياه الفلسطينية ومن أجل سيطرة إسرائيل الكاملة على المياه الفلسطينية فقد عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلية إلى إصدار العديد من الأوامر العسكرية التي تؤكد في مجملها على تصرف إسرائيل المطلق في المياه الفلسطينية ومن هذه الأوامر⁽⁶⁾

1. أمر بتاريخ 1967/6/7 ينص على: "كافة المياه الموجودة في الأراضي التي تم احتلالها مجدداً هي ملك لدولة إسرائيل".
2. الأمر رقم 92 بتاريخ 1967/8/15 وينص على: "منح كامل الصلاحية بالسيطرة على كافة المسائل المتعلقة بالمياه لضابط المياه المعين من قبل المحاكم الإسرائيلية".
3. الأمر رقم 58 بتاريخ 1967/8/19 وينص على: "يمنع منعاً باتاً انتشار أي منشأة مائية جديدة بدون ترخيص وضابط المياه حق رفض أي ترخيص دون إعطاء أي أسباب".

4. الأمر رقم 158 في 1967/10/1 والذي يقضي بوضع جميع الآبار والينابيع ومشاريع المياه تحت السلطة المباشرة للحاكم العسكري الإسرائيلي.

5. الأمر رقم 291 لعام 1967 وينص على "جميع مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية أصبحت ملكاً للدولة" وفقاً للقانون الإسرائيلي الصادر في العام 1959.

6. الأمر 948 وينص على "إلزام كل مواطن في قطاع غزة الحصول على موافقة الحاكم العسكري الإسرائيلي إذا أراد تنفيذ أي مشروع يتعلق بالمياه".

وتطبيقاً لهذه الأوامر قامت إسرائيل بمجموعة من الإجراءات والممارسات مثل⁽⁷⁾:

- وضع سقف لكمية المياه التي يسمح لأصحاب الآبار في الضفة الغربية وقطاع غزة بضخها بحيث لا تزيد عن 100 م³.
- منع حفر آبار جديدة لأغراض الزراعة ووضع قيوداً عليها.
- استخراج تصاريح حفر الآبار الجديدة واستخدام الينابيع.
- مصادرة الآبار من المزارعين الفلسطينيين لصالح المستوطنات الإسرائيلية.

- تحديد أعماق حفر الآبار إذا حظرت على الفلسطينيين حفر آبار يزيد عمقها عن 120-140 متراً. بالإضافة إلى ممارسات أخرى ومنها:

- حرمان الفلسطينيين من حقوقهم من مياه نهر الأردن وتحديد مجرى النهر.

- سرقة كميات كبيرة من المياه الفلسطينية عن طريق حفر الكثير من الآبار في المستوطنات الإسرائيلية، وتقدر عدد الآبار

الإسرائيلية المحفورة في الضفة الغربية بحوالي 50 بئراً وفي قطاع غزة حوالي 43 بئراً في المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة كما أن هناك حوالي 26 بئراً على طول خط الهدنة الفاصل بين محافظات غزة وإسرائيل مما يؤثر على الكميات المناسبة داخل الحزان الجوي من شرقي القطاع.

- إقامة العديد من السدود الصغيرة لحجز المياه السطحية للأودية ومنعها من الوصول إلى الأراضي الفلسطينية كما هو حاصل الآن في وادي غزة.

- نقل المياه ذات الجودة العالية من المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية إلى المدن الإسرائيلية داخل إسرائيل.

- قيام إسرائيل عن طريق شركة (ميكروت) الإسرائيلية ببيع 5 مليون م³ من المياه سنوياً إلى سكان قطاع غزة بأسعار عالية تقدر قيمتها من 15-20 مليون شيكل سنوياً.

- عرقلة النشاط الفلسطيني في مجال المياه حيث فرضت إسرائيل قيوداً مشددة على البلديات تحد من تطوير إمدادات المياه للمدن والقرى الفلسطينية إذ ما زال هناك 150 تجمع سكاني فلسطيني في الضفة الغربية غير مرتبطين بشبكة توزيع المياه ويعاني معظم سكان هذه التجمعات من نقص المياه.

- رفض الحكومة الإسرائيلية التعاون أو إعطاء كمية المياه المحددة لمحافظة الضفة الغربية وقطاع غزة وفقاً لاتفاقيات السلام.

- إسهام إسرائيل بشكل كبير في تلوث الماء الجوي بطرق منها:

- التصريف المستمر لمياه الصرف الصحي العام من مناطق المستوطنات إلى المناطق الرملية والأودية حيث تتوفر أجود المياه.

- ويتم التصريف المباشر بواسطة أنابيب أو عبر حاويات ذات مضخات محمولة لنقلها إلى الأودية الكبيرة التي يصل مجموع طولها إلى 6 آلاف كلم.

- وقد أشارت الكثير من الدراسات والتقارير إلى أن إسرائيل تستهلك كميات كبيرة من المياه الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بل إنها تستغل معظم هذه المياه.

وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى استمرت إسرائيل في سياستها المائية بالإضافة إلى هجمتها الشرسة على الشعب الفلسطيني في مختلف المجالات، إذ أصابت الطائرات والدبابات والجرافات الإسرائيلية المنشآت المائية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فحسب تقارير وزارة الزراعة الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى في الفترة من 2000/9/28 وحتى 2003/9/29 هي كالآتي⁽⁸⁾:

(1) تدمير 236 بئراً بمحقاتها.

(2) تدمير 16128 دوغماً من شبكات الري.

(3) تدمير 849 بركة وخزاناً للمياه.

(4) تدمير 405617 متراً من خطوط المياه.

بالإضافة إلى ذلك فقد صعدت قوات الاحتلال من اعتداءاتها ضد قطاع المياه الفلسطيني في سياق تنفيذها للجدار الفاصل، ففي مرحلته الأولى تم تدمير 35 ألف متر من شبكات الري وعزل نحو 200 خزان وبركة ماء وعزل وتدمير عشرات الآبار الارتوازية وذلك في محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية.

لم تقتصر الاعتداءات الإسرائيلية على المياه الفلسطينية على أعمال التدمير للمنشآت المائية، بل إنها قامت بانتهاك ما تم الاتفاق عليه في أوصلو حيث قدر ما في الخزان الجوي الفلسطيني بـ 734

مليون متر مكعب وحدد نصيب الفلسطينيين بـ 235 مليون متر مكعب أي ما نسبته 32% من كمية المياه. إلا أن الفلسطينيين وبسبب الإجراءات الإسرائيلية لم يسمح لهم باستغلال أكثر من 13.5% من كمية المياه، في حين تستغل إسرائيل النسبة الباقية وهي الأكبر 86.5% لصالحها سواء كان في مستوطناتها في الضفة الغربية وقطاع غزة أو داخل إسرائيل.

ويشير أحد تقارير منظمة الأمم المتحدة إلى أنه تم تدمير 780 بئرا لتوفير المياه للاستعمال المنزلي والري بين 1993 و1999، أي خلال فترة التوقيع على اتفاقيات أوسلو. وأهم المشاريع المائية الصهيونية في الأراضي الفلسطينية في هذه المرحلة⁽⁹⁾:

1. مشروع مياه جلجال: يعتبر من أهم المشاريع التي أقامتها إسرائيل لري المستوطنات بواسطة أنابيب تصل هذه المستوطنات ومزارعها بغور الأردن.

2. مشروع إيم كنيرت: يهدف هذا المشروع إلى استغلال مياه نهر اليرموك في فصل الشتاء بواسطة جهاز ضخ من النهر إلى خزانات طبريا بطاقة تصل إلى 25 مليون م³ سنويا.

3. مشروع بيت لحم: وهو عبارة عن حفر بئر ضخمة يصل عمقه إلى ما بين 900 إلى 1000 متر جنوب شرق بيت لحم لضخ مياه الأخيرة بمعدل 12 - 17 مليون م³ سنويا إلى داخل إسرائيل.

4. مشروع مياه قباطية - عرابة: وهو عبارة عن بئرين تزودان شمال الضفة بمياه الشرب.

5. مشروع مياه الزاوية - نابلس: ويشمل بئرا قرب قرية الزاوية بقدرة إنتاجية تصل إلى 100 م³ - الساعة لتزويد المستوطنات المجاورة.

6. مشروع مياه بيت إيبا - نابلس: يشمل بئرا بالقرب من مدينة نابلس لتزويد قرى بيت إيبا وسيلا الظهر والمستوطنات اليهودية في المنطقة.
7. مشروع مياه عابور وشبتين - رام الله: يزود هذا المشروع 15 قرية عربية إضافية إلى المستوطنات اليهودية القريبة، ويبلغ إنتاجه 35 م³ - الساعة.
8. مشروع مياه بطن الفول - بيت لحم: ويشمل هذا المشروع على ثلاث آبار قدرتها حوالي 800 م³ - الساعة ويزود هذا المشروع بيت جالا، بيت ساحور، بيت لحم، الخليل بالإضافة إلى خمس مستوطنات يهودية ومعسكرات الجيش الإسرائيلي في المنطقة.
9. مشروع مياه دير مشعل - الخليل: ويشمل ضخ المياه إلى منطقة الخليل ومستوطنة كريات أربع.
10. جدار الفصل العنصري والتهام أحواض المياه: 75% من موارد المياه بالضفة الغربية سيلتهمها الجدار حسب تقرير مركز الإحصاء الفلسطيني، حيث يمر الجدار فوق أرض تحتزن أفضل آبار المياه في الضفة التي تعد الأوفر في مخزون مياهها الجوفية، وذلك لأن أرضها صخرية لا تسمح بتسرب المياه كما أن بعدها النسبي عن البحر ساعد على ارتفاع درجة نقاء المياه التي لم تتأثر بملوحة البحر. وأثناء تنفيذ المرحلة الأولى من الجدار تم تدمير (35) ألف متر من شبكات الري وعزل نحو (200) خزان وبركة ماء، وعزل وتدمير عشرات الآبار الارتوازية في محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية.

مصادر الفصل الرابع

1. سلطة المياه الفلسطينية، أوراق ورشة عمل، بمناسبة مرور ثلاثة أعوام على الانتفاضة، 2005/3/22
2. الإحصاء المركزي الفلسطيني، www.pcbs.gov.ps
3. أوراق ورشة عمل، 2005/3/22
4. مجلة ميدل إيست (middle-east)، لندن، 1977/4/19
5. أهارون ديفيد كوبرمان، "استخدام طبقة الجبال الجوفية"، يونيو/حزيران 2008، ترجمة مركز عكا للدراسات الإسرائيلية
6. الإحصاء الفلسطيني، "المنهب الإسرائيلي جوهري أزمة المياه الفلسطينية"، www.malaf.info
7. الإحصاء الفلسطيني، "المنهب الإسرائيلي جوهري أزمة المياه الفلسطينية"
8. صحيفة الدستور الأردنية، 2007/4/13
9. المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، موقع الإنترنت www.malaf.info

الأطماع في مياه الدول العربية

المبحث الأول - حوض الأردن:

منذ قيام إسرائيل انصب اهتمامها على مياه نهر الأردن، فتوالى المشاريع لاستغلال مياهه، ومع بداية الخمسينات من القرن السابق وظهور الأطماع العلنية الإسرائيلية في مياه نهر الأردن ظهرت المشاريع المختلفة حول توزيع مياهه، ومنها مشروع "جونسون" ومن ثم مشروع "كوتن" واللذان شملا أيضاً مياه نهر الليطاني.

وتطبيع العلاقات بين كل من المملكة الأردنية وإسرائيل والذي توج بتوقيع اتفاقية وادي عربة عام 1994، لم يسهم في حماية وتأمين حصة الأردن من المياه حسب بنود الاتفاقية الموقعة، وخاصة المادة السادسة بشأن المياه والملحق رقم (2) اللذين نصا على أن تكون حصة إسرائيل من نهر اليرموك بـ 25 مليون متر مكعب بواقع 12 مليوناً في الصيف و13 مليوناً في الشتاء، ويخزن الأردن في بحيرة طبريا 20 مليون متر مكعب من اليرموك شتاء، تضخها إسرائيل للأردن صيفاً من 15 مايو/أيار وحتى 15 أكتوبر/تشرين الأول. كما نصت المعاهدة على أن تزود إسرائيل الأردن بخمسين مليون متر مكعب إضافية. إذ عملت إسرائيل وبكل دأب على الاستفادة القصوى الممكنة من الاتفاقية لغاية استغلال الموارد المائية داخل الحدود الأردنية "الناطق المستأجرة" في منطقتي الباقورة والفجر وربطها بشبكة المياه والكهرباء داخل إسرائيل وضمّان حفر آبار جوفية جديدة، حيث

قامت في مايو/أيار من عام 1995م، بحفر خمس آبار في الأراضي الأردنية داخل وادي عربة، للحصول على (10) مليون م³ من المياه من أجل ري الأراضي الزراعية.

كما لاحظ المعنيون والمهتمون، تراجع إسرائيل عن التزامها بشأن حصة المياه المقررة للأردن بموجب اتفاق السلام بينهما، ففي مايو/أيار من عام 1997م وبمحكم الجفاف، طالب الأردن بـ 8 مليون م³ من حصة المياه الإضافية كحق للأردن ضمنته الاتفاقية، غير أن إسرائيل نكثت بعهودها، حيث رفضت إسرائيل تنفيذ التزاماتها الواردة في الملحق الخامس من اتفاقية السلام الموقعة بين البلدين في 26 إبريل/نيسان 1994 المتعلق بالمياه، بعد أن تقدمت الحكومة الأردنية بمقترحات لتزويد بلادها بـ 50 مليون م³ إضافي من المياه طبقاً لمعاهدة السلام التي نص أحد بنودها على أن يقوم الطرفان بالبحث عن مصادر هذه الكمية في غضون عام من تبادل وثائق المعاهدة، وكان نتيجة ذلك أن رفض الأردن بالمقابل اقتراحاً إسرائيلياً يقضي بإقامة مشروع مشترك لتحلية المياه يسهم الأردن في تمويله من أجل تأمين المياه المختلف عليها. ثم عادت الأمور لتتأزم مرة أخرى بين الطرفين في مارس/آذار من عام 1999م، عندما خفضت «إسرائيل» حصة الأردن من المياه، إذ اضطر الأردن اللجوء إلى سورية التي قامت بدورها في ربيع عام 1999م، بتزويد الأردن بـ (170) ألف م³ من المياه يومياً بهدف مساعدة الأردن على تخطي موجة الجفاف

المصادر الإحصائية تشير إلى أن كمية المياه المتاحة في حوض الأردن تبلغ سنوياً حوالي (1.800) مليار م³،⁽¹³⁾ وكان مشروع جونستون قد قدر هذه الكمية بحوالي (1.213) مليار م³، في حين قدرها مشروع المياه العربي الذي صدر عن الجامعة العربية بحوالي)

1.429 مليار م⁽²⁾ وفي هذا الصدد نعتقد بأن الرقم الأقرب للصحة حول كمية المياه المتاحة سنوياً في حوض الأردن تبلغ ما بين (1.7-1.8 مليار م³).

إن وعود إنهاء أزمة الأردن المائية التي روج لها قبيل توقيع اتفاقية وادي عربة، لم تسهم في حل أزمة المياه في المملكة، حيث عقدت الأممي من الجانب الأردني على الجانب الإسرائيلي لتوفير حوالي 235 مليون م³ من المياه سنوياً. ورغم تأكيد الأردن على وضوح حقوقه المائية المنصوص عليها في المعاهدة، إلا أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، لم تعدم استخدام تفسيرات لبعض نصوص المعاهدة وحجج أخرى لخفض حصة الأردن وبخاصة في مواسم الجفاف. وهذا تأكيد على تفرد إسرائيل في استغلال مياه الحوض لري المستوطنات وتأمين المياه لمنطقة النقب، وعليه وفي ضوء التناقض المتزايد في المياه لدى كل من الأردن وإسرائيل فإن عنصر المياه في الصراع بين العرب وإسرائيل، يعد من أكثر العناصر المسببة للتوتر أو الصراع رغم المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بالمياه.

المبحث الثاني - هضبة الجولان:

تبلغ مساحة الجولان الكاملة 1860 كم مربع، ويقع في أقصى الجنوب الغربي من سوريا، وهو يشكل صلة وصل مهمة بين لبنان وسوريا وفلسطين والأردن. والجولان هضبة مرتفعة، تمتد باتجاه شرق-غرب، ويرتفع في شمال الجولان جدار جبلي شامخ هو جبل الشيخ، حيث يصل ارتفاعه في شمال الجولان/شمال قرية حضر إلى 2225 م عن سطح البحر، ثم تقل الارتفاعات كلها كلما اتجهنا جنوباً، حيث نكون الارتفاعات بحدود 1200 م عند سفوح جبل

الشيخ، ثم تقل إلى 940م في القنيطرة وسط الجولان، وإلى 340م عند فيق، وإلى مادون سطح البحر ب125م في الحمة وسط وادي اليرموك جنوباً. ويشرف الجولان في جانبه الغربي على غور الأردن بمحافة مرتفعة شبه قائمه، ويزداد ارتفاعها كلما اتجهنا جنوباً حتى تصل إلى 300م وسطياً، وكذلك الحافات المرتفعة المشرفة على هـر اليرموك جنوباً⁽³⁾. والجولان التي تعادل مساحته 1% من مساحة سوريا الإجمالي يتمتع بمردود مائي يعادل 3% من المياه التي تسقط فوق سوريا، و14% من المخزون المائي السوري.

مصادر المياه في الجولان (4):

تؤكد مصادر حكومية وغير حكومية، سورية وإسرائيلية، وجود ثروة مائية هامة في هضبة الجولان. وتؤكد شركة المياه الإسرائيلية "مكوروت" أن إسرائيل تحصل حالياً على ثلث استهلاكها من مياه الشرب والري والاستعمالات المختلفة الأخرى من مياه الجولان، وجبل الشيخ. وقدرت كمية المياه الموجودة في الجولان بحوالي 20 مليون متر مكعب، أما الحكومة السورية فقدرت ذلك بحوالي 12.5 مليون متر مكعب. وتبلغ كمية المياه التي تحتجزها هضبة الجولان سنوياً حوالي 1.2 مليار متر مكعب. وهي على الشكل التالي:

الأمطار: تمتاز هضبة الجولان بغزارة أمطارها خاصة في فصل الشتاء، وتزايد هذه الأمطار مع تزايد ارتفاع الهضبة باتجاه الشرق والشمال، بسبب تضاريسها وامتدادها المعترض للرياح الغربية الممطرة بغزارة.

- منطقة القنيطرة، كمية الأمطار: 800 - 1000 مم، الارتفاع: 941م.

- منطقة الخشنية، كمية الأمطار: 600 - 800 مم، الارتفاع: 760 م.
- منطقة فيق، كمية الأمطار: 330 - 450 مم، الارتفاع 330 م.

الينابيع:

بسبب غزارة الأمطار في الجولان والتركيب الجيولوجي لترتبتها، فإن ذلك يساعد على تخزين المياه في جوف الأرض، ولهذا فإن هضبة الجولان غنية بالمياه الجوفية والينابيع والآبار التي تتجه لتشكيل روافد أساسية لنهر الأردن وبحيرة طبريا وبحيرة مسعدة. وأهم الينابيع في هضبة الجولان هي:

النوع	التدفق لتر/ثانية	النوع	التدفق لتر/ثانية
بيت جن	1900	الريح الحمة	220
الوزاني	1400	الحمة الباردة	300
الغور	53	الدب	90
صغار	120	النخيلة	260
الصيادة	250	الدردارة	60
البرجيات	150	القاجرة	50
جليبنة الكبيرة	100	البالوع	50
بلسم الحمة	190		

الآبار:

بلغ المنتج الإجمالي لأبار المياه في هضبة الجولان حوالي 12.5 مليون متر مكعب، توزع على ثلاث شبكات في المنطقة الشمالية والمنطقة الوسطى الجنوبية.

نهر اليرموك: يحتل نهر اليرموك أهمية بارزة في هضبة الجولان والمناطق الأخرى، وقد زاد من أهمية هذا النهر غزارة مياهه التي تبلغ

7 متر مكعب/ثا، بعد أن يرفده عدد من المجاري والسيول الصغيرة من الأردن وسورية. ويزيد تصريف نهر اليرموك خلال فصل الشتاء عن 100م³/ثا أي ما يقارب 500 مليون متر مكعب سنوياً. حيث يصب جنوب بحيرة طبريا، فيرفد نهر الأردن بنحو 480 مليون متر مكعب سنوياً، ويشكل 38 % من مياه النهر.

نهر بانياس: وهو ينبع من هضبة الجولان عند منحدراتها الشمالية الغربية، ويسير بطول 1 كلم فقط، وتبلغ غزارته نحو 2.7 م³/ثا ثم يصب في نهر الأردن ويشكل رافداً من روافده القادمة من الجولان السورية ويغذيه بحوالي 157 مليون م³ من المياه.

وادي الرقاد: وهو وادي سيلبي منخفض قليل العمق بين خان أرنبه والعفانية وجبانا الخشب ومسعدة وبقعاتا في الجولان. تزداد غزارة مياهه في فصل الشتاء، حيث يصرف مياه الأمطار والثلوج الذائبة من جبل حرمون باتجاه الجنوب.

وإلى جانب الأنهار والأودية، يوجد في هضبة الجولان عدد من الأنهار الصغيرة والسيول التي تجف في فصل الصيف، وتشكل روافد لأنهار اليرموك وبانياس ووادي الرقاد. وأهم هذه السيول الصغيرة هي البحيرات، الجناتي، الأعوج.

نهر الأردن: ويعتبره البعض نهرًا جولانيًا، خاصة إن روافده الحصباني والوزاني وبانياس والدان، كلها تنبع من جبل حرمون وسفوح هضبة الجولان وتسير محاذيه للجهة الغربية للهضبة وتلتقي هذه الروافد مع نهر اليرموك

بحيرة طبريا: وهي محطة مائية كبيرة وهامة من محطات نهر الأردن، تبلغ مساحتها حوالي 165 كم²، أكبر طول لها فهو 23 كلم، أما تدرج انخفاض مستوى سطح مياهها فتراوح ما بين 209م

و214م دون مستوى سطح البحر المتوسط وذلك تبعاً لكميات الأمطار.

بحيرة مسعدة: تقع بحيرة مسعدة إلى الجانب الشرقي من قرية مسعدة في شمال الجولان، وهي بحيرة متشكلة في فوهة بركان خامد، وتبلغ مساحتها حوالي 1 كم مربع، وقامت سلطات الاحتلال باستخدامها كخزان كبير للمياه، حيث حولت إليها مياه نهر "صغار" الجاور، ومياه سيل أبو سعيد في فصل الشتاء، وأقامت في جانبها الجنوبي محطة ضخ تغذي شبكة من الأنابيب توزع المياه على المستوطنات شمال الجولان، وتم البدء باستغلال البحيرة في خريف عام 1968 نفذت المشروع شركة المياه الإسرائيلية ميكوروت، بإشراف دائرة الإسكان في - الوكالة اليهودية - وصودرت لصالح هذه الشركة مساحة 1100 دونم هي البحيرة وما حولها وبذلك استطاعت سلطات الاحتلال ضخ مليون ونصف متر مكعب من المياه سنوياً، يتم نقلها إلى المستوطنات وإسرائيل⁽⁵⁾.

مشاريع النهب المائي:

ومع بداية الاحتلال أخذت إسرائيل تزرع المستوطنات، وأخذت تقيم المشاريع لهذه المستوطنات، وازدادت تلك المشاريع بعد قوانين الضم رسمياً بتاريخ 14 ديسمبر/كانون الأول 1981، ونتيجة لهذا القرار اعتبرت الأراضي السورية المحتلة ومياهها ملكاً للكيان الصهيوني، علماً أن مجلس الأمن الدولي أصدر العديد من القرارات، من أهمها القرار 242 والداعي إلى انسحاب الاحتلال إلى مساقب 1967، وأصدر مجلس الأمن قراراً هاماً رقمه 446 تاريخ 22 مارس/آذار 1974 بسبب الممارسات الإسرائيلية في إقامة المستوطنات،

إذ شكّل لجنة لتنفيذ هذا القرار ولدراسة الوضع المتعلق بالمستوطنات في الأراضي العربية منذ عام 1967، وقد جاء في تقرير اللجنة "بما الماء سلعة شحيحة وقيمة في المنطقة، فإن السيطرة عليه وتوزيعه، تعني السيطرة على أهم وسائل البقاء، في المنطقة لذلك يبدو أن إسرائيل تستعمل الماء ليس فقط كسلاح اقتصادي، بل كسلاح سياسي أيضاً لدعم سياستها الاستيطانية، ولهذا فإن اقتصاد وزراعة السكان العرب قد تتأثر تأثراً ضاراً بسبب استغلال سلطات الاحتلال للموارد المائية".

وبعد قرار الضم بدأت إسرائيل، أصدرت قراراً بمنع أي مواطن من الحفر أعمق من 3 أمتار. وهكذا قضى نهائياً على إمكانية حفر المواطنين السوريين للآبار واستثمار مياههم الجوفية. واستأثرت شركتا المياه الإسرائيلية (تاehl - وميكوروت) باستغلال المياه الجوفية والسطحية بكل أشكالها في الجولان⁽⁶⁾.

بناء السدود وحفر الآبار العميقة

بسبب طبيعة إسرائيل العدوانية، والتي تعتبر نفسها فوق القوانين الدولية، بدأت بإقامة السدود، وضح المياه إلى مستوطناتها ضمن خطه مدروسة، لنهب المياه السورية، إذ أقامت سد تخزيني أقيم مكان قرية المنصورة (شمال القنيطرة بـ 3 كم) لضخها إلى مستعمري (ميرام، وهاغولان)، وهو بسعة 285 ألف م³ من الماء، بالإضافة إلى سدود تخزينية عديدة أخرى، أكبرها الموجود قرب قرية عين دوره وسط الجولان، كما قامت في استغلال كل الينابيع، وأهمها ينابيع المياه المعدنية الحارة في الحمة في جنوب الجولان، وهي تستفيد منها كمركز سياحي وعلاجي. وقامت بتنفيذ مشروع ضخ من خلال

حفر الآبار العميقة في كافه أنحاء الجولان، وهذه الآبار تستنزف المخزون المائي الجوي وتؤثر على الناييع. من أهمها البئر الذي حفر بجانب نبع (المشرفه) في الجزء الجنوبي من مرج اليعفوري، والذي أثر بدوره على النبع فشحت مياهه.

منذ مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 ارتفعت وتيرة العمل في المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية في الجولان. في محاولة لخلق أمر واقع يصعب معه على أي حكومة إسرائيلية إعادة الجولان إلى سورية، فالجمعيات الداعية إلى الاستيطان تكثف مشاريعها وتعرض المغريات على سكان المركز والجنوب لجهة قروض الإسكان وخفض الضرائب، وأسعار البيوت الزهيدة والمنح لطلاب الجامعات... قائمة طويلة من المغريات تشملها الإعلانات التي تروّج لها هذه الجمعيات لتسويق مشاريع الاستيطان التي تتم بلورتها وتنفيذها بمشاركة مختلف المؤسسات والوزارات وتهدف إلى السيطرة على أوسع مساحة ممكنة من الجولان.

فالسيطرة على المياه السورية من أهم أهداف الاستيطان الإسرائيلي في الجولان، وقد أنجز أخيراً واحد من أكبر مشاريع السيطرة على المياه السورية وأخطرها ويطلق عليه اسم (مجمع القنيطرة) على قطعة أرض محتلة مساحتها مائتا دونم تابعة لمدينة القنيطرة السورية المحررة.

وفي إعلانها عن المشروع ادعت إسرائيل أنها تسعى من خلاله إلى تجميع مياه الأمطار لتحويلها إلى الأراضي الزراعية التابعة للمستوطنات في ظل أزمة المياه في المنطقة. لكن ما تسرب من تفاصيل سرية يشير إلى أن الهدف الحقيقي من المشروع هو تحويل سيول مياه الأمطار عن الأراضي السورية وتوجيهها إلى الأراضي

الإسرائيلية الأمر الذي يراه سكان الجولان بالغ الخطورة ويحمل في طياته أهدافاً إستراتيجية تتمثل في محاولة السيطرة حتى على مياه الأمطار لتتحول مستقبلاً إلى ورقة مساومة قوية في أي مفاوضات مستقبلية.

المشروع أقرته سلطة المياه الإسرائيلية ونفذته شركة (مي غولان) ويحظى بحراسة الأمم المتحدة ورعايتها، إذ تتواجد وحدة بولندية تراقب العمل على مدار الساعة. ويهدف المشروع إلى مضاعفة كمية المياه التي تحصل عليها الأراضي الزراعية التابعة للمستوطنات بحيث تسيطر إسرائيل من خلاله على أربعة ملايين متر مكعب من المياه سنوياً كانت تصل حتى تنفيذ المشروع إلى الأراضي السورية.

ومع إنجاز هذا المشروع يصل عدد مجمعات المياه في الجولان إلى 18 مجمعا خاضعة لسيطرة شركة المياه الإسرائيلية المعروفة بميكوروت وشركة (ميه غولان) إضافة إلى عدد من السدود منها سد تخزيني أقيم قرب قرية المنصورة شمال مدينة القنيطرة وهو بسعة 285 ألف متر مكعب وسد قرب قرية عين دورة المدمرة وسط الجولان، واستغلال كل الينابيع وأهمها ينابيع المياه المعدنية الحارة في الحمة جنوب الجولان وتستغل كمركز علاجي وسياحي، وحفر آبار عميقة في كل أنحاء الجولان ما يستنزف المخزون الجوفي ويؤثر في الينابيع.

المبحث الثالث - المياه اللبنانية

الأطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية قديمة جداً، وقد عمدت الحكومة الإسرائيلية إلى تنفيذ مشاريعها للسيطرة على المياه اللبنانية من خلال تعطيل أي مشروع لبناني يرمي إلى الاستفادة من هذه المياه، أو من خلال الاستيلاء بالتقسيم عليها.

فبعد اجتياح إسرائيل الجنوب اللبناني في العام 1978، واحتلالها مناطق واسعة في شمال الحدود الفلسطينية - اللبنانية أطلق عليها فيما بعد اسم (الشريط الحدودي)، قامت سلطات الاحتلال بتنفيذ عدد من المشاريع المائية لتسهيل سرقة مياه الجنوب باتجاه شمال فلسطين. وفي العام 1980، شقت هذه السلطات شبكة من الطرق المتطورة ربطت مزرعة الوزاني والميسات بأراضي المستعمرات الإسرائيلية. وقامت في العام 1986، بشق طريق على الضفة الجنوبية لنهر الوزاني وسيجتها بالأسلاك الشائكة، وبدأت بمد أقنية من الوزاني باتجاه الأراضي المحتلة، ووضعت تجهيزات لمشاريع ري حديثة عند مزرعة الوزاني اللبنانية وقرية الغجر السورية المحتلة المجاورة لها لكي تتمكن من سحب المياه السطحية والجوفية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وخلال العام 1983، وضعت يدها على قساطل (مصلحة مياه جبل عامل)، والمنطقة من خزانات (الطيبة) التي تغذى بالمياه من محطة (الطيبة) على نهر الليطاني (طاقتها نحو 8000 م³ يومياً). وحولت اتجاه هذه القساطل، بعد تدمير مضخات وخزانات برعشيت، نحو خزان أنشأته جنوب كازينو حيرام في عين ابل، ومنه مدت أنابيب إلى محطة الضخ الرئيسية التابعة لمستعمرة (شتولا) التي بنتها فوق تلة الراهب في أوائل السبعينات، والتي تؤمن مياه الشفة والري لهذه المستعمرة.

ولتمويه عملية سرقة المياه، عمدت شركة المياه الإسرائيلية (ميكوروت) إلى مد قساطل من محطة شتولا، عبر وادي سعسع، وربطاً بشبكة مياه بلدي عين ابل ورميش اللبنانيتين بواسطة محطة للضخ تقع على منحدر جبلي شمالي رميش. ومن هناك مدت شبكة

أنابيب إلى محطة أخرى في منطقة (كورة) حيث ربطتها بشبكة (مصلحة مياه جبل عامل) التي تصب في خزان بلدة عيتا الشعب.

وهكذا تكون سلطات الاحتلال قد ربطت شبكة مياه (14) قرية لبنانية في قضائي بنت جبيل وصور بشبكة مياه مستعمرة (شتولا)، وأصبح على كل مشترك لبناني بهذه الشبكة أن يدفع رسوماً شهرية تصب في خزانة شركة المياه الإسرائيلية.

أما مياه شبعاء، فتؤمن ألف متر مكعب يومياً، بواسطة الجاذبية، لقرى قضاء حاصبيا، في حين تتغذى بقية قرى قضاء مرجعيون بالمياه من بئرين ارتوازيين قرب الدردارة ونبع الحمام.

وبسبب الأعطال وسحب إسرائيل المياه الجوفية من منطقة الآبار، حُرمت ثمانى قرى من مياه الشفة وأقدمت إسرائيل على مد شبكة قساطل قياس 6 إنش لسحب مياه نبع الجوز في شبعاء إلى حاصبيا، وهو ما أثار ردة فعل سلبية لدى الأهالي، لأن ذلك يؤدي إلى شح المياه التي تغذي شبعاء ومحيطها، مع العلم أن هذه المياه لا تكفي المنطقة أصلاً⁽⁷⁾.

وفي العام 1990، ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية أن خبراء إسرائيليين يرافقهم ضباط إسرائيليون قاموا في 27 يونيو/حزيران 1990 بأخذ عينات من مياه نبع الجوز، قرب بلدة شبعاء، ونبع الحاصباني في القطاع الشرقي لتحليلها بعد اكتشاف تلوث خطير في مياه الشفة في منطقة تل أبيب⁽⁸⁾.

وبعد ذلك بعام، ذكر قادمون من الشريط الحدودي المحتل، أن قرى مرجعيون التي تتغذى بالمياه من المضخة القريبة من مفترق الخيام تعرضت للعطش بعد أن قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بسحب المياه إلى مستعمرة المطلة التي تبعد حوالي خمسة كيلومترات عن المضخة جنوباً، بواسطة قساطل تم تركيبها في مراحل سابقة⁽⁹⁾.

وفي العام 1994، حفرت إسرائيل في منطقة نقار شبعاً بئراً ارتوازيّاً تقع على مسافة (700) متر داخل الأراضي اللبنانية، وعلى مسافة (2.5) كلم من مواقع القوة النروجية العاملة في نطاق قوات الطوارئ الدولية. وتخوف أهالي المنطقة من أن تكون عملية الحفر هذه مقدمة لحفر آبار أخرى والاستيلاء على مخزون المياه الجوفية في السلسلة الغربية لمرتفعات جبل الشيخ التي تحوي كميات هائلة من المياه⁽¹⁰⁾.

كذلك وفي عام 1994م، أيضاً وفي مؤتمر الرباط الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قدمت إسرائيل مشاريع تظهر خططها الزراعية المعتمدة على مياه نهر الليطاني، وهي ذات المشاريع التي قدمت في مؤتمر عمان عام 1995م⁽¹¹⁾.

وبعد انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان عام 2000، بدأ لبنان بتنفيذ مشروعات مائية على نهر الوزاني بهدف إمداد القرى في جنوب شرق لبنان في منطقة حاصبيا بالمياه، في حينه صعدت إسرائيل من تهديدها ضد لبنان ملوحة باستخدام القوة العسكرية إذا لم يوقف بناء هذه المشروعات.

الجهات المعنية اليوم، تقدر كمية المياه اللبنانية التي تستولي عليها «إسرائيل» سنوياً رغم انسحابها من جنوب لبنان بحوالي (250-350) مليون م³ من المياه. علماً بأن د. طارق الخنوب (باحث لبناني متخصص بالشؤون المائية) يتجاوز هذا التقدير في الدراسة التي أعدها لوزارة الإعلام، تحت عنوان "أطماع إسرائيل في المياه اللبنانية ملاحظات حول روافد الأردن والقانون الدولي 2001"، إذ يؤكد أن الدراسات الهيدرولوجية للأحواض المائية الرئيسية والفرعية في جنوب لبنان والمتصلة بشكل مباشر أو غير مباشر بالخزانات الجوفية داخل إسرائيل تتمثل بـ :

- قطاع الناقورة عيترون شقرا دير سريان. معدل الانسياب الوسطي 69.3 مليون م³ سنويا.
- قطاع دير ميماس فالق اليمونة الجنوبي مرجعيون، معدل انسياب وسطي 12.1 مليون م³ سنويا.
- قطاع حوض الحاصباني الوزاني، انسياب وسطي 55.5 مليون م³ سنويا.
- قطاع سطح حرمون الشرقي نبع سريد شعبا، معدل انسياب وسطي 58 م³ سنويا.
- نطلاقا مما يقوله المذبذب يصبح الرقم الإجمالي بين مياه سطحية ومياه جوفية مناسبة ليس 305 م³ سنويا، بل 429 مليون م³ سنويا⁽¹²⁾.
- وتستغل إسرائيل حالياً وبصورة كاملة، مياه الحاصباني والوزاني، ومعدل يتجاوز في معظم الأحيان مقدار (145) مليون م³ سنويا⁽¹³⁾.

المبحث الرابع - أطماع في نهر النيل

الحلل السياسي الأميركي مايكل كيلو، كشف عن اجتماع عقد في تل أبيب بين أعضاء بالكنيست الإسرائيلي ووزراء إثيوبيين، تناولت بحث إقامة مشاريع مشتركة عند منابع نهر النيل، وقال: "إن الأجنحة الإسرائيلية تقوم على إقناع الوزراء الإثيوبيين باستكمال المشاريع المشتركة التي كانت قد توقف العمل بها"، وأشار إلى أن هذه المشروعات تتضمن إقامة أربعة سدود على النيل لحجز المياه، وتوليد الكهرباء، وضبط حركة المياه في اتجاه السودان ومصر، وذلك بهدف إشغال مصر في قضية تمس أمنها القومي وهي قضية المياه. لكن

اللافت للنظر هو أن كينيا ظلت في الآونة الأخيرة تطالب بإعادة النظر في الاتفاقيات الإقليمية التي تحكم قضية توزيع المياه بين الدول المتشاطئة لحوض النيل كما أن تهديد الحكومة أوغندية التي ترتبط هي الأخرى بعلاقات رسمية مع إسرائيل، بأنها ستحذو حذو كينيا في حال عدم خضوع مصر لإعادة توزيع المياه، يشير إلى أن إسرائيل تخطط لتفكيك التجمع الإقليمي الذي يضم دول حوض النيل "العشرة" تحت اسم "دول الأندوجو".

أثيرت في القاهرة أنباء عن تدخلات "أمريكية - إسرائيلية" وراء تأجيل قمة لدول حوض النيل، وإن واشنطن تدخلت لدى بعض دول حوض النهر لتأجيلها إلى حين اكتمال المشاورات الأمريكية حول الإستراتيجية الأمريكية المائية في الشرق الأوسط، وفي هذا الإطار جاءت زيارة وفد الكونغرس الأمريكي برئاسة إيدي لدول حوض نهر النيل ومصر، والتقى خلالها مع وزير الري والموارد المائية الدكتور محمود أبو زيد.

كما أن التقرير الاستراتيجي الإفريقي لاحظ: "استمرار إسرائيل في تنمية علاقاتها مع غالبية الدول الأفريقية وخاصة في منطقة غرب أفريقيا "نيجيريا وغينيا الاستوائية بسبب البترول"، وكذلك دول حوض النيل وخاصة أثيوبيا التي بدأت إسرائيل تدفعها إلى استكمال بناء عدد من السدود على النيل. عمساعدات إسرائيلية، أما في الشمال الأفريقي فمازال الموقف الإسرائيلي مع بعض الدول يثير الجدل الداخلي سواء بالنسبة للمغرب أو الجزائر أو موريتانيا"⁽¹⁴⁾.

في فبراير/شباط 2004 عادت المناوشات بين دول حوض النيل (عشر دول) للظهور مرة أخرى خاصة بين مصر وتنزانيا في أعقاب صدور تصريحات لوزير الثروة المائية التنزاني قال فيها: إن

ببلاده ترغب في تزويدها بمياه بحيرة فيكتوريا عبر أنابيب تمتد بحوالي 170 كيلومتراً، وزاد الوزير التنزاني الأزمة اشتعالاً بقوله: إن الاتفاقيات المائية المبرمة في عهد الاستعمار (يقصد اتفاق 1929 بين مصر وبريطانيا لتنظيم الاستفادة مصر من بحيرة فيكتوريا) التي تعطي الحق لمصر أن توافق أو لا توافق على أي مشروع يقترحه أي طرف من أطراف دول حوض النيل للاستفادة من المياه "لا تلزم بلاده" وإنما لن تلتزم بهذا الاتفاق وستمضي قدماً في إنشاء مشاريعها دون استشارة مصر، مشيراً إلى أن المشروع سيبدأ مارس/آذار 2004 لينتهي العمل فيه عام 2005.

بعد اللقاء الوزاري لدول حوض النيل العشر في العاصمة كينشاسا بالأسبوع الأخير من مايو/أيار 2009، قيل إن دول المنبع ترفض الاستمرار بقبول اتفاقية 1929 التي وضعتها بريطانيا وتعطي مصر حق النقص لأي مشروعات أو سدود من شأنها التقليل على حصتها السنوية، وتطالب بإطلاق يدها بإقامة ما يناسبها من مشاريع مائية وتنموية حتى وإن تسببت بضرر على حقوق وحصص دولتي المصب وهما السودان ومصر.

بعض المختصين في الشؤون المائية توقفوا أمام عدد من الإشكاليات التي ترافقت مع لقاء كينشاسا وما سبقه من مواقف، فالملاحظة الأولى التي أبداهها الخبير المصري د. محمد صفوت قابل أن المطالبات بإعادة توزيع المياه تأتي في غالبية دول الحوض، ولذلك كان الشرط الثالث الذي تمسكت به مصر أن تتخذ القرارات وتعديل الاتفاقيات والملاحق بالإجماع وليس بالأغلبية حتى لا يتم عزل مصر التي يساندها السودان فقط ويحصل الانشقاق بين مجموعة دول الحوض العشر.

يعتبر نهر النيل لمصر شريان حياة لأهمية مياهه في القطاع الزراعي وتقدر المصادر المصرية عدد الذين يعيشون على الزراعة بـ (51) مليون مصري. ومصر سوف تعاني من عجز مائي يبلغ (14) مليار م³ بداية القرن الحالي، ولأنها تخطط لاستصلاح (2.8) مليون فدان.. فهي ستحتاج إلى (17) مليار م³ إضافي (90) مع افتراض بقاء أمور مياه النيل على حالها، ولكن، هل ستبقى فعلاً على حالها؟

إذا ما جرى فعلاً تنفيذ المشاريع المائية الإثيوبية والإفريقية الأخرى فلا يمكن لأحد أن يقدر حجم الخسائر التي ستلحق بالاقتصاد المصري؟

أثناء زيارته الشهيرة للقدس في سبتمبر/أيلول 1979م، أعلن الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات اعترافه مد مياه النيل، التي ستروي سيناء إلى صحراء النقب، في إطار اتفاق عام للسلام بين إسرائيل والبلدان العربية، ومعلوم أن الرئيس السادات كان قد استخدم فكرة مشروع "ترعة السلام" كورقة تفاوضية لحث إسرائيل على احترام حقوق العرب. وفي عهد الرئيس حسني مبارك، تجددت الخطة الرئيسة لمشروع ترعة السلام في إطار منظور وطني خالص لتنمية متكاملة تربط بين غرب قناة السويس والساحل الشمالي في شرقها، وتقوم بري 600 ألف فدان في سيناء على مرحلتين، تم بالفعل الانتهاء من المرحلة الأولى منها في نهاية العام 1997م⁽¹⁵⁾، دون أي إشارة إلى اشتراك إسرائيل في أي حصة من المياه المصرية، ونعتقد يقيناً أن حصول إسرائيل على أدنى حصة من مياه النيل سوف يبقى كما بدأ، مجرد حلم إسرائيلي مستحيل أن يتحقق تحت أي ظرف.

المبحث الخامس - الأطماع الإسرائيلية في مياه الفرات

اعتراف الأتراك بالتفاوض المبدئي مع إسرائيل على إمدادها بالمياه بعد مضي نحو شهرين على إعلان جريدة (دافار) الإسرائيلية، عن تفاصيل المفاوضات التي تم التباحث خلالها على قيام تركيا بإمداد إسرائيل بما يتراوح بين 250-400 مليون متر مكعب من المياه سنوياً ولمدة عشرين عاماً، بسعر يتراوح بين 20 و22 سنتاً للمتر المكعب شاملة تكاليف النقل، وهو سعر يناهز نصف تكاليف تحلية المتر المكعب من ماء البحر⁽¹⁶⁾.

وسيورد الماء من تركيا إلى إسرائيل حسب التخطيط الإسرائيلي، عن طريق بالونات ضخمة خاصة، سعة كل منها تتراوح بين 800 ألف و مليون م³، وهي مصنوعة من البلاستيك، حسب تصميم إحدى الشركات الكندية، ويتم جرها في البحر بواسطة سفن إسرائيلية من تركيا إلى المنطقة الساحلية في فلسطين المحتلة، ويتطلب هذا إنشاء أرصفة خاصة في تركيا وفي إسرائيل لتحميل وتفريغ المياه، وهو ما ستقوم به شركة (تاهال) الإسرائيلية⁽¹⁷⁾. وتتلخص الفكرة في قيام السفن الإسرائيلية العملاقة بنقل المياه من تركيا من مصب نهر (يانا فيحان) في الجزء الجنوبي الأوسط من البحر المتوسط، غير أن هذه الفكرة فشلت بسبب إصرار إسرائيل على أن يكون سعر المتر المكعب 1.5 دولار. وهذا ما رفضته تركيا في عام 1995م.

بعد ذلك اقترح الجانبان أفكاراً أخرى منها أن تنقل المياه إلى الدولة اليهودية عن طريق أكياس (الميدوسا) وهي أكياس عملاقة يحمل الكيس الواحد منها مليون متر مكعب تصل إلى غزة ومنها إلى إسرائيل. ويومها قدر الخبراء أن سعر المتر المكعب الواحد لن يتجاوز

25 سنتاً. وكانت المياه هي أحد أسباب التقارب الإسرائيلي التركي الذي ظهرت بوادره في النصف الثاني من عام 1997م⁽¹⁸⁾ وكان مصدر إسرائيلي قد صرح قائلاً: "إن إسرائيل تنظر إلى مشروع الـ (GAP)، (الغاب مجموعة مشاريع تهدف إلى إنشاء 20 سدا تركيا على نهر الفرات) باهتمام زائد وهي مستعدة للمساهمة وتقدم الخبرات والتكنولوجيا الإسرائيلية في مجال تطوير الزراعة في هذا المشروع"⁽¹⁹⁾.

حوض الفرات، ما زالت دوله تعمل دون التوصل إلى اتفاق ثلاثي نهائي تحدد فيه حصص المياه وهي تركيا وسوريا والعراق، رغم دخولها في مفاوضات ثنائية. ثلاثية منذ الستينات.. وفي هذه الفترة أنشأت سوريا عددا من السدود وكذلك فعلت تركيا التي رفعت منسوب الأزمة إلى حد القطع مع تدشين سد أتاتورك والبدء بملء خزانه عام 1990، وكانت أصعب مرحلة هذه بما سببته من أضرار ومخاوف حقيقية لكل من سوريا والعراق، قبل أن تتعهد تركيا «كإجراء مرحلي» بتهدئة هواجس الجارين المحقة.

كما أن إحياء مشروع (أنابيب السلام) وإخراجه إلى حيز الواقع الفعلي، مسألة يعمل من أجلها أكثر من طرف، وبالتحديد، تركيا وإسرائيل، حيث يمكنهما المشروع من ربط الأمن المائي والغذائي العربي بأمن ومصالح هذه الدول.

ففي الوقت الذي صرح فيه أوزال إلى الصحف القطرية قائلاً: "إن تركيا ليست لديها أية نية لبيع المياه إلى إسرائيل، وإذا كان لديها أية مياه للبيع، فإنها ستعرضها على البلدان العربية عبر مشروع "أنابيب السلام"... في هذا الوقت وجدنا سفير تركيا في الكويت، جونيز أوزنال، يصرح إلى الصحف الكويتية في 1990/2/23، قائلاً:

"إن بلاده ستطرح قريباً وبشكل رسمي مشروع استرجار مياه عذبة من تركيا إلى عدة دول عربية، وذلك بعد الانتهاء من دراسة الجدوى الاقتصادية وتوقع أن توافق غالبية الدول العربية من المشروع"⁽²⁰⁾.
إذا المشاريع كثيرة، والأخطار كبيرة، تتهدد حاضر ومستقبل هذه الأمة، ويجب العمل لتفويت الفرصة على العدو الصهيوني المستفيد الأكبر من كل التطورات الإقليمية والدولية.

مصادر الفصل الخامس

1. نعيم محمد قداح، "الجولان شرفة جغرافية ومخزن مائي"، اللواء 2006/6/29، 28.
2. جورج المصري: "الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية"، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، 1996، 34.
3. قداح، "الجولان شرفة جغرافية ومخزن مائي"، 31.
4. محمود زنبوعة: "الأمن المائي في الوطن العربي" (المؤتمر السنوي الثالث "المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين")، 24 - 26 نوفمبر/تشرين الثاني 1998 (أسيوط)، مصدر سابق، 55-61.
5. زنبوعة: "الأمن المائي في الوطن العربي" 63.
6. الحياة، 2006/6/12، الثورة 2006/7/5.
7. رجب سعد السيد، إسرائيل تعيش أزمة مياه، مجلة أمواج ألكندرية، <http://www.amwague.net>، والسفير، 2001/1/15.
8. السفير، 2005/5/25، السفير 1990/6/28.
9. د. عبد الأمير دكروب، المياه والصراعات حولها في دول المشرق العربي، مجلة الجيش والدفاع الوطني، <http://www.lebermy.gov.lb>، والحياة 1991/9/6.
10. السفير، 2003/9/15.
11. السفير، 2005/5/25.
12. السفير، 2003/9/15.
13. السفير، 2003/9/15.
14. محمد عويضة، "تحركات أمريكية إسرائيلية وراء تأجيل قمة حوض النيل" 14 يناير/كانون الثاني 2008، شبكة محيط www.moheet.com/

15. أحمد الغريب، "هل تشتعل تل أبيب.. حروب مياه بين دول حوض النيل"، 2009/3/23، شبكة محيط / www.moheet.com/.
16. موقع الجزيرة على شبكة الإنترنت 2001.
17. مجلة الكاتب المقدسية، 1991/4/21.
18. طارق حسن السقا، "المياه وزوال الدولة اليهودية"، موقع إسلام أون لاين. www.Islameonline.net.
19. دافار، 1991/3/16.
20. القيس، 1990/2/23.

التسوية السياسية... وسراب الحلول

المبحث الأول - مشكل المياه ومشاريع التسوية السياسية

اعترف رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود باراك وغيره من السياسة الإسرائيليين بأن موضوع المياه سيكون من أصعب الموضوعات على جميع مسارات التفاوض ولذلك أطلق باراك وحتى شارون التصريحات بأن الاحتفاظ بالمياه ومصادرهما "مع إمكان تقسيمها" يعد أحد الخطوط الحمراء في أية مفاوضات. وقد سعى فور توليه السلطة لزيارة واشنطن والتوقيع على اتفاق شراكة إستراتيجية أهم ما فيه - غير ضمان التفوق العسكري الإسرائيلي على العرب - التأكيد على التزام واشنطن بتوفير المياه لإسرائيل.

وقد أثار هذا النص التساؤلات حول نوع مصدر المياه التي ستمد بها واشنطن إسرائيل، وطرحت في هذا الصدد ثلاثة مصادر مهمة، أولها المصادر المائية العربية ذاتها وخصوصاً حصة سورية من نهر دجلة، ومياه مصر "من نهر النيل".

وثانيها مياه تركيا التي عرضت بالفعل إحياء مشروع قنم من الخمسينيات لمد إسرائيل بالمياه عبر أنابيب تحت البحر.

وثالثها: مشروع ضخخ لبناء محطات تحلية مياه البحر المتوسط، بمساعدات مالية أوروبية وأمريكية غرضه تحلية 900 مليون متر مكعب من مياه البحر سنوياً بشكل يوفر لها 15% من احتياجاتها المائية الحالية ويضمن عدم نقص المياه لديها في حالة التنازل عن

بعضها للسوريين أو الفلسطينيين في مفاوضات التسوية النهائية، وهو مشروع سبق أن أعدته جامعة بن جوريون وقدمته للبنك الدولي في عام 1995، ثم أعاد باراك طرحه بقوة مع الأمريكان، وحصل على تعهد استراتيجي منهم بمد إسرائيل بالمياه من أي من المصادر الثلاثة السابقة أو كلها معاً، ولو نفذ مشروع تحلية المياه وحده فسوف يوفر فائض يغطي حاجة الدولة العبرية - حسب الدراسة - إلى عام 2040 على الأقل.

ومع ذلك لن يعول الإسرائيليون على هذا المشروع الذي لن يؤدي عائده إلا بعد عشرين عاماً بشكل كامل ويصرون على الاستيلاء على مصادر المياه العربية، وحتى لو وقعوا اتفاقاً مع أي دولة عربية، فسوف يخرقونه إذا أحسوا بخاطر مائي يهددهم كالجفاف الحالي، وهذا هو ما فعلوه مع الأردن ثم عادوا للالتزام بالاتفاق بعدما تحسن الوضع المائي نسبياً.

بمحلول عام 1991، وبعد حرب الخليج الثانية وإطلاق مؤتمر مدريد لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي تعالت أصوات تطالب بضرورة الانتقال من فكرة الصراع والمواجهات العسكرية لحل الخلافات المائية إلى التعاون المشترك حيالها. ففترة الجفاف والقحط الطويل في الثمانينيات، ولدت لدى أصحاب القرار السياسي، شعوراً بالحاجة الملحة للتعامل مع الأزمة، حيث لم يعد بالإمكان إدارة الظاهر لهذه المشكلة.

كما أدى انتهاء الحرب الباردة وانحيار الاتحاد السوفيتي، إلى جانب حرب الخليج الأولى (90-91)، إلى إعادة صياغة التحالفات السياسية في الشرق الأوسط، التي مكنت من الشروع في محادثات مباشرة للتسوية السياسية بين العرب والإسرائيليين في مدريد في 30

أكتوبر/تشرين الأول عام 1991. في هذه المحادثات أصرت إسرائيل على مفاوضات متعددة تتعلق بخمسة موضوعات اعتبرت "إقليمية" وتشمل الموارد المائية والبيئة والتنمية الاقتصادية، والتسلح واللاجئين. دفع هذا التغيير المدعوم من الولايات المتحدة بمعظم الدول العربية إلى إعادة تقييم سلوكها تجاه إسرائيل، التي استغلت من جهتها هذه الفرصة لعرض سلسلة من مفاوضات السلام الثنائية مع جيرانها العرب، ومخاضات متعددة مع باقي البلدان العربية لبناء "الشرق الأوسط الجديد".

كانت المياه من بين النقاط الأكثر أهمية في تلك المحادثات الثنائية والمتعددة. مثلاً، تضمنت اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن، الموقعة في 26 أكتوبر/تشرين الأول 1994، خمسة ملاحق، اثنين من تلك الملاحق تتعلق بالمياه والمسائل البيئية. أما المحادثات بين إسرائيل وسورية فكانت بطيئة، وذلك بسبب أهمية الموارد المائية في مرتفعات الجسولان لكلا الطرفين. ويعتبر قادة إسرائيل الإبقاء على هذه المنطقة الغنية بالمياه مسألة أمنية. ودفعت هذه المسألة برئيس الوزراء راين إلى القول "إن اتفاقية سلام مع سورية تتضمن الانسحاب الكامل من مرتفعات الجسولان يجب أن تخضع للاستفتاء الوطني قبل توقيعها"⁽¹⁾.

وفي المحادثات الثنائية بين إسرائيل والفلسطينيين كانت مسألة المياه موضوعاً شائكاً. ولأن الموارد المائية في الأراضي المحتلة قد تم استخدامها بطريقة تجاوزت كل الحدود لوقت طويل فإن معظم المحللين السياسيين يعتقدون "أن المياه سوف تحدد مستقبل الأراضي المحتلة وعلى أساس ذلك سيتحدد السلام والأمن". وفي الاتفاق النهائي، سيكون على إسرائيل أن تتخلى عن الضفة الغربية والتي تقسم حوالي 25 % من المياه العذبة لها وتتخلى عن السيطرة على

المنطقة الجنوبية من الجزء الجنوبي لنهر الأردن. لكن من غير المحتمل أن توافق إسرائيل على هذا الأمر. لأن مفهوم "الحدود الطرية"، الذي أطلقت عليه وزيرة الخارجية الإسرائيلية، يشير إلى أن القادة الإسرائيليين ليسوا جاهزين لإعادة الموارد المائية في الضفة الغربية. بدلا عن ذلك، فإنهم يرون "الحدود الطرية" على أنها "الطريقة الوحيدة لحل مشكلة توزيع المياه بشكل مناسب، والطريقة الأكثر فعالية لتنمية الزراعة والصناعة التي يمكنها أن تنافس بنجاح في الأسواق العالمية"⁽²⁾. ليس هناك شك بأن مثل هذه التنمية تعتمد على إمكانية الوصول إلى الموارد المائية. وقد لعب التعاون الاقتصادي الموسع بين الإسرائيليين والسلطة الفلسطينية دورا هاما في إعلان المبادئ المشتركة، الموقع في 13 سبتمبر/أيلول 1993.

بعد مدريد، وإطلاق الحادثات المتعددة الأطراف في موسكو في ديسمبر/كانون الأول عام 1992 عقد العديد من المؤتمرات والدراسات حلقات البحث التي تتعلق بسياسات المنطقة. وبعيدا عن الخطابات السياسية من كل الأطراف، فإن كثير من الكتاب والمحللين طالبوا بـ "التعاون متعدد الأطراف" باعتباره يشكل الخيار الوحيد للمنطقة لتجنب أزمة مياه قادمة قد تتحول إلى حرب. وتعبيرا عن هذا التوجه صرح شيمون بيريز بأن "نقص المياه يثبت الضرورة الموضوعية لتأسيس نظام إقليمي". وإلا، "فإن حوض اليرموك قد يصبح مجددا مصدرا لعداوة خطيرة"⁽³⁾. ويؤكد أنه ومثل جميع الحروب التي خيضت في الواقع السياسي والاستراتيجي في عصرنا، فإن الحروب على المياه لا تقدم حلا لأي شيء. لن تؤدي القذائف إلى فتح الينابيع وسقاية الأراضي العطشى وبعد أن يهدأ غبار الحرب، فإن المشاكل الأصلية سوف تبقى. لا تستطيع أية حرب أن تغير المعطيات الجغرافية⁽⁴⁾.

وبينما نقص المياه في ازدياد، لم يذكر بيريز ولا غيره السبب الحقيقي لهذا التأكيد الجديد على التعاون لإيجاد سياسة مائية إقليمية تشجع التعاون بدل المواجهة.

إن التفاؤل لدى البعض في إمكانية تحقيق تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي سوف يتهاوى إذا ما أخذت المسائل المائية بعين الاعتبار فالأطماع الإسرائيلية بالمياه العربية ستبقى موجعا للصراع في المستقبل.

المبحث الثاني - أهم المشاريع المائية في هذه المرحلة: قناة البحرين الأحمر - الميت

في الوقت الذي يفكر فيه الإسرائيليون، في الاستحواذ على المزيد من مياه نهرَي اليرموك والأردن، والمياه الجوفية في الضفة الفلسطينية، فإنهم يدفعون الطرفين الأردني والفلسطيني، إلى الاعتماد على تحلية مياه البحر التي تعتمد - بدورها - على الخبرة والتقنيات الإسرائيلية. العجيب في الأمر، هو دوران عجلة المشروعات الإستراتيجية، في الوقت الذي تعطل فيه عجلة التسويات السياسية. وأكثر ما يبعث على الاستغراب، هو الاهتمام بتنفيذ مشروع قناة البحرين في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ المنطقة بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص حيث تداعيات حرب الخليج الثالثة واحتلال العراق، وحرب يوليو/تموز في لبنان وحرب غزة، وظهور السنوايا الأمريكية لبعث شرق أوسط جديد، والجمود القاتل لعملية التسوية، يلقي بظلاله العميقة على الوضع في المنطقة.

بدأ بحث المشروع جدياً بتاريخ 25 يوليو/تموز 1994 بعد توقيع الجانبين الأردني والإسرائيلي اتفاق إنهاء حالة الحرب بينهما، حيث

اتفق الطرفان على تشكيل لجتين إحداهما لترسيم الحدود والأخرى لبحث قضايا المياه وقد كان من نتائج اجتماعات لجنة قضايا المياه الإعلان في نهاية أغسطس/آب من عام 1994 عن التوصل إلى اتفاق لإنشاء قناة البحرين كما شملت المادة السادسة من معاهدة السلام الموقعة بين الجانبين في نهاية تشرين أول عام 1994 ملحقاً تنظيمياً للعلاقات المائية بين الطرفين. وقد كان من بين تلك الأمور إنشاء قناة البحرين.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي والحكومة الإيطالية قد قاما بتمويل دراسة المشروع عام 1997 وهذه الدراسة قدرت كلفة المشروع بحوالي مليار دولار على اعتبار أن طول القناة لا يتعدى 20 كيلومتراً من البحر الأحمر يتم ربطها بأنابيب لنقل المياه للبحر الميت⁽⁵⁾.

إلا أن تعثر التسوية بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني وتولي حكومات يمينية متشددة زمام الحكم في إسرائيل، ومعارضة العديد من الدول العربية للمشروع وعلى رأسها مصر التي رأت فيه تهديداً لقناة السويس ومحاولة لإيجاد بديل عنها، إضافة إلى التكلفة الكبيرة للمشروع والتي تتراوح بين 2.5-5 مليار دولار، وإحجام المستثمرين عن التضحية بأموالهم في منطقة خطيرة، كل هذه العوامل أدت إلى عدم تنفيذ المشروع طوال حقبة التسعينات ومطلع الألفية الثالثة.

ويتضمن المشروع الذي سينفذ في الأراضي الأردنية، على مرحلتين قناة أنابيب بطول (12) كيلومتراً من شاطئ العقبة باتجاه الشمال، بسعة تدفق تصل إلى (60) متراً مكعباً في الثانية، لتصل بعد ذلك إلى محطة رفع تضخ المياه بواسطة الأنابيب إلى ارتفاع (126) متراً فوق سطح البحر، لتصب في أنابيب أخرى قطرها (4) أمتار

تسقل المياه وبطول (180) كلم إلى الشاطئ الجنوبي للبحر الميت، وبواسطة الانسياب الطبيعي، وتصل إلى نقطة ترتفع عن سطح البحر الميت بحوالي (107) أمتار لتنساب إلى مستوى (400) متر تحت سطح البحر، وبالتالي الاستفادة من فرق المنسوب المقدر بـ (507) أمتار لتوليد الطاقة الكهربائية⁽⁶⁾.

أما المرحلة الثانية فتتضمن بناء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية للاستفادة من الارتفاع الشاهق لسقوط المياه، ليصار بعدها إلى تحلية هذه المياه.

المبحث الثالث - المكاسب الإسرائيلية من هذا المشروع:

1. يشكل المشروع خرقاً قوياً لكل آليات مقاطعة التطبيع مع إسرائيل على المستوى العربي ويمثل فجوة كبيرة يمكن من خلالها لإسرائيل العبور بقوة إلى الدول المجاورة، وبخاصة دول الخليج والعراق التي تمثل سوقاً كبيراً للمنتجات الإسرائيلية، كما تركز إسرائيل على رؤوس الأموال الخليجية التي يمكن أن تستفيد منها في مشروعات صناعية مشتركة، ويعتبر المشروع دافعاً لتنفيذ مشروعات إقليمية أخرى تخدم المصالح الإسرائيلية مثل مشروع إحياء أنبوب البترول الذي يربط الموصل بميناء حيفا. وما يؤكد هذه الرؤية أن المواقف الإسرائيلية من الإصرار على أخذ الموارد المائية في الاعتبار عند طرح أي مشروع للتسوية ينبع من الإدراك التام لدور العنصر المائي في تبرير التوسع الإسرائيلي وتمكين إسرائيل من نسج شبكة من العلاقات مع بلدان المنطقة تحقق لها ما تصبو إليه من الاندماج في برامج مشتركة مع هذه البلدان وهو ما تراه يعود بالفائدة على مختلف الأصعدة⁽⁷⁾.

2. بعد أزمة الطاقة العالمية على أثر حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973 بدأت إسرائيل في التفكير جددا في تنويع مصادر الطاقة لديها، لخفض الاعتماد على النفط. ويشكل مشروع قناة البحرين فرصة ثمينة لها في هذا الإطار فبحانب الطاقة الهيدروكهربائية التي ستنتج عن الاستفادة من اندفاع المياه لتوليد الكهرباء يمكن لإسرائيل استغلال الزيت الحجري الموجود في منطقة الجبال المطلّة على البحر الميت الذي تقدر كميته بألفي مليون طن، كوقود بديل عن النفط، وقد فشلت في استخدامه خلال الفترة الماضية بسبب الحاجة إلى توليد الطاقة من الزيت الحجري لكميات كبيرة من مياه التبريد، وهو ما ستوفره القناة المزمع إنشاؤها، ويفتح المشروع أيضا مجالا واسعا للاستفادة من الطاقة الشمسية وبخاصة أن منطقة البحر الميت تتمتع بدرجة سطوع كبيرة وارتفاع في درجات الحرارة، وكذلك الحال بالنسبة للطاقة الكهربائية المولدة عبر المفاعلات النووية وبخاصة أن المياه التي ستوفرها القناة ستشكل حلا أمثل بالنسبة لمشكلة تبريد المفاعلات النووية الإسرائيلية في منطقة النقب التي يتم الآن تبريدها باستخدام الهواء الأكثر تكلفة.

3. هناك أهمية خاصة للمشروع بالنسبة لإسرائيل من الناحية الأمنية تتمثل في خلق حواجز مائية أو سكانية تعتبر بمثابة حد أمني استراتيجي وعسكري يمنع تقدم أي قوات عربية أو تنفيذ عمليات عسكرية من الجهة الشرقية ضد الدولة العبرية.

وفي وثيقة إستراتيجية أعدها شيحومي ناحال الذي يعد من أكبر مخططي الإستراتيجية الإسرائيلية جرى التشديد على أن النقطة المحورية بين البحرين الميت والأحمر هي إحدى النقاط

الإستراتيجية المهمة التي يجب أن تظل تحت السيطرة الإسرائيلية، معتبرا أن هذه المنطقة هي خط الدفاع الأول عن كيان إسرائيل⁽⁸⁾.

4. يتنبأ بعض المحللين بأن القناة ما هي إلا مرحلة أولى لمشروع صهيوني لا يكتمل إلا بحفر قناة ثانية تصل البحر المتوسط بالميت، لتصبح إسرائيل دولة محورية في العالم تمتلك قناة تهدد قناة السويس. كما أن المشروع يمكن أن يحدث تغيرا خطيرا في البيئة الجغرافية للإقليم، مما يعني استمرار سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية للأبد⁽⁹⁾. وبالفعل فقد أكد أعضاء الوفد الإسرائيلي المشارك في قمة جوهانسبرج (26 أغسطس/آب 4 سبتمبر/أيلول 2002) أن هناك نية لدى الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ القناة التي تربط بين البحر المتوسط والميت.

ويرتبط هذا التصور أيضا برغبة إسرائيل في زيادة نفوذها وسيطرتها في منطقة البحر الأحمر الذي تعتبره ذا أهمية خاصة بالنسبة لأمنها، وهو ما تقوم به بالفعل من خلال التعاون مع بعض الدول الإفريقية مثل إريتريا وإثيوبيا اللتان مكنتا إسرائيل من بناء قواعد عسكرية لها في قلب البحر الأحمر تمكنها رصد حركة السفن وتهديد الملاحة.

لكن ينبغي أن نأخذ في اعتابارنا أن منسوب خليج العقبة أعلى كثيرا من منسوب البحر الميت الذي يقل أيضا عن منسوب المياه في البحر المتوسط، وبالتالي فإن استخدام البحر الميت كحلقة وصل للملاحة بين البحرين الأحمر والمتوسط يتطلب إنشاء ممرات خاصة لتحريك السفن على غرار قناة بنما وهي عملية مكلفة تجعل قدرة مثل هذه القناة ذات المرحلتين على منافسة قناة السويس معدومة تقريبا⁽¹⁰⁾.

5. يرتبط مشروع قناة البحرين بالأهداف التوسعية الإسرائيلية المتعلقة بتطوير وتعمير صحراء النقب بتوفير مصادر المياه والكهرباء لها، حيث أنما تشكل نصف مساحة فلسطين، وتقع بالقرب من مصر. وكانت قناة البحرين البند الوحيد الذي لم يكتمل في منظومة بن غوريون لتأمين منطقة النقب من خلال توطين اليهود فيها حتى لا تكون خالية من السكان فيسهل اختراقها خصوصا من الجانب المصري⁽¹¹⁾.

وسيؤدي ذلك إلى استيعاب المزيد من المهاجرين اليهود، وتغيير الطبيعة السكانية في النقب بما يشمل ذلك من الاستيلاء على مزيد من أراضي البدو والعرب في المنطقة.

6. توفر القناة لإسرائيل مصدر مياه شبه مجاني لتبريد مفاعل ديمونة النووي في صحراء النقب الذي يتم تبريده الآن باستخدام الطرق الهوائية المكلفة نسبيا، مما سيققل من تكلفة إدارة المفاعل، كما سيؤدي ذلك إلى تشجيع إسرائيل على تنفيذ المزيد من مشاريع المفاعلات النووية الموجود بالفعل مخططات لإنشائها في المنطقة بعد تذليل مشكلة تبريد هذه المفاعلات، وهو ما سينعكس على نمو القدرة النووية الإسرائيلية بشكل كبير وبخاصة في مجال إنتاج الأسلحة النووية.

7. تعزيز الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية بشكل عام ومنطقة الأغوار بشكل خاص والتي تتمتع بأهمية كبيرة من الناحية الأمنية والسياحية والبيئية، لذلك قامت إسرائيل بإنشاء سلسلة من المستوطنات تبدأ من الشمال إلى الجنوب على امتداد الأغوار، وتشكل خطا دفاعيا أوليا للدولة العبرية من جهة الشرق.

فبعد تنفيذ المشروع وتوابعه ستكون منطقة الأغوار عنصر جذب للعاملين الإسرائيليين في المشروعات التي ستبنى حول القناة لقربها من البحر الميت، إضافة إلى ما يمكن أن ينشأ من منشآت صناعية جديدة داخل هذه المستوطنات. وقد مهدت إسرائيل بالفعل لهذه الخطوة من خلال إعلان وزارة الداخلية الإسرائيلية عن منطقة صحراء البحر الميت محمية طبيعية، وهذا يعني مصادرة نحو نصف مليون دونم من أراضي الضفة الغربية بحجة أنها محمية طبيعية.

8. خلق صناعات إسرائيلية جديدة كصناعة تحلية المياه وغيرها.. لذا تستعجل إسرائيل في تعليم متخصصين وتستعد شركات كبيرة لإنجاز تلك الخطوة من خلال مشروع تحلية المياه في عسقلان على الرغم من أن إسرائيل ليس لها تاريخ يذكر في هذا المجال، ولكنها تستعد له حيث تنوي ضخ 2 مليار متر مكعب من البحر الأحمر سنويا (من مياه خليج العقبة) إلى البحر الميت وتحلية المياه الناتجة مع توزيع ثلثها في الأردن وثلثها للضفة الغربية والقدس، والمثير أن سعر المتر المكعب الذي سيباع للأردن والفلسطينيين هو دولار و30 سنتا إلى دولار ونصف. بينما يبلغ سعر تكلفة ما تحصل عليه إسرائيل من مياه تحلية 52 سنتا للمتر المكعب⁽¹²⁾.

إن هذه الخيرة سوف تتيح لإسرائيل السيطرة على سوق تحلية المياه الذي بدأ يتعاضد في منطقة الشرق الأوسط مع تزايد حدة مشكلة المياه وبخاصة في منطقة الخليج.

مصادر الفصل السادس

1. مقال ترجمة وتحرير إياد ونوس، "الصراع على الموارد المائية"، 2007/8/28. الموقع: www.p-s-news.com
2. الوطن 16 يونيو 2008.
3. Alwyn R. Rouyer, The Water Issue in The Palestinian-Israeli Peace Process, Survival, Vol. 39 , No.2, Summer, 1997
4. ونوس، "الصراع على الموارد المائية".
5. الدستور، 2003/8/27.
6. مجلة المياه، الأردن: إستراتيجية ترشيد لمواجهة نقص المياه، عمان، 25 مارس/آذار 2008.
7. الوطن 16 يونيو-2008.
8. مصطفى عبد الجواد، "قناة البحرين حلم هرتزل القلم"، شبكة محيط 2007/3/12، www.moheet.com/
9. أحمد تهامي عبد الحى، "قناة البحرين"، ملف الأهرام الإستراتيجي، أكتوبر/تشرين الأول 2003.
10. د. يوسف أبو مايلة، ود. رياض خضر المصري، "قناة البحرين"، جامعة الأزهر، غزة 2004.
11. تهامي، "قناة البحرين".
12. حنان البدرى، "دراسة الجدوى الإسرائيلية لمشروع قناة البحر الميت"، ملف الأهرام الإستراتيجي، أكتوبر/تشرين الأول 2003.

الفصل السابع

منظور مستقبلي للصراعات المائية

على الرغم من رهان دول المنطقة على المعالجات الدبلوماسية لأي نزاع مائي في المنطقة، تبقى الإشكالية الرئيسية في البحث عن تسوية سياسية، تتمثل بوجود صعوبات حقيقية في الوصول إلى تقاسم منصف للموارد المائية المتضائلة في المنطقة.

إن جدلية النزاع من أجل المياه، تكمن في طبيعة الوضع الجيو- استراتيجي للوطن العربي ويمكن رد الأسباب والنوافع التي تكمن وراء نشوب النزاعات بشأن المياه، واحتمالات تحولها إلى صراع مسلح، إلى ثلاثة أسباب رئيسة:

- وقوع أهم منابع المياه خارج الأرض العربية.
- تناقص النصيب النسبي للدول العربية من المياه.
- الاعتداء المباشر بالقول والفعل من قبل الكيان الصهيوني على الحقوق العربية المائية.

تقع منابع أنهار النيل والفرات ودجلة خارج الأرض العربية، وهذا ما يجعل أكثر من 85% من موارد المياه العربية خاضعة لسيطرة أطراف غير عربية، تستطيع استعمال المياه كأداة سياسية واقتصادية ضد المصالح العربية، سواء في ظروف الخلافات السياسية أو في ظل تعارض الاحتياجات الاقتصادية والحياتية.

على الرغم من أن غموضا يكتنف طبيعة الأهداف التي يمكن أن تستخدم من أجلها القوة العسكرية في حالة صراع المياه في الشرق

الأوسط، وأيضا حيال أشكال التوظيف المحتملة لهذه القوة العسكرية. فان احتمالات الصراع تبقى قائمة في الحالات التالية:

- أزمة المياه في الأراضي الفلسطينية:

الأراضي الفلسطينية أصبحت بلادا "عطشى" لأن إسرائيل تتحكم في كمية المياه التي يستهلكها الفلسطينيون في الشرب أو في الزراعة، فهناك تفرقة عنصرية في توزيع الثروة المائية أدت إلى حصول الفلسطينيين سنويا على 58 متر مكعب (للفلاحة) مقابل 201 للإسرائيليين. يحدث هذا رغم أن الفلاحة لا تمثل سوى 2 بالمائة من الناتج الخام الإسرائيلي بينما تمثل 15% من الناتج الخام الفلسطيني. تلك هي إرادة إسرائيل التي جعلت فلسطين من أسوأ الأماكن في العالم التي يعدّ فيها الوصول إلى الماء معضلة⁽¹⁾.

نحو 65 ألف نسمة يقطنون في أحد عشر تجمعاً سكانياً غربي محافظة جنين يعيشون ظروفًا وأوضاعاً صعبة جراء أزمة المياه في بلدانهم وقراهم. حيث كمية المياه التي تصل إلى هذه التجمعات هي محدود 87 متراً مكعباً في الساعة، في حين تبلغ كمية المياه التي تحتاجها هذه التجمعات وفقاً لدراسة أعدها سلطة المياه، إلى نحو 250 م³ في الساعة⁽²⁾.

ولعل من أغرب الإجراءات الإسرائيلية، أنها في الوقت الذي تسطو فيه على المياه الفلسطينية، تعود لتبيع الفائض منها للفلسطينيين، حيث بلغت كمية المياه المشتراة للاستخدام المنزلي من شركة (ميكروت) للعام 2008 ما يقارب 47.8 مليون م³ في الضفة الغربية.

وتشير بيانات مسح التجمعات السكانية لعام 2008 إلى أن 123 تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية لا يوجد فيها شبكة مياه

عامة تمثل ما نسبته 22.9% من التجمعات السكانية بعدد سكان يبلغ 177,275 نسمة جميعها في الضفة الغربية. كما أظهرت بيانات المسح أن 116 تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية تحصل على المياه من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت)، ويسكنها حوالي 454 ألف نسمة أي ما نسبته 12.1% من السكان في الأراضي الفلسطينية، وتوزع هذه التجمعات بواقع 110 تجمعات سكانية في الضفة الغربية و 6 تجمعات في قطاع غزة، بالإضافة إلى أن 112 تجمعاً سكانياً في الضفة الغربية يحصل على المياه من خلال دائرة مياه الضفة الغربية.

كما تشير نتائج المسح إلى أن 157 تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية تعتمد على آبار المياه الارتوازية كمصدر بديل لشبكة المياه العامة، في حين 421 تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية تعتمد على آبار مياه الأمطار كمصدر بديل للشبكة، بالإضافة إلى أن 398 تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية تعتمد على شراء صهاريج (تنكات) المياه كمصدر بديل للشبكة.

بينما بلغت نسبة الأسر في الأراضي الفلسطينية عام 2008 والتي تعتمد على آبار المياه المنزلية 5.9% من الأسر. وبينت نتائج المسح أن 45.6% من الأسر في الأراضي الفلسطينية تعتبر المياه جيدة، وتباين هذه النسبة بشكل كبير ما بين الضفة الغربية (64.3%)، وقطاع غزة (13.8%)، وبالمقارنة مع السنوات السابقة فإن هذه النسبة في تناقص مستمر فقد كانت نسبة الأسر التي تعتبر أن المياه جيدة 67.5%. بالمقابل 24.1% من الأسر الفلسطينية (13.8% في الضفة الغربية و 49.8% في قطاع غزة) تعتبر أن المياه سيئة بسبب ارتفاع نسبة الملوحة في المياه وتلوث المياه بالمياه العادمة.

ويشهد قطاع غزة زيادة سكانية بمقدار مليون نسمة مع حلول عام 2020، ووفق تقديرات سنة 1999 فإن أكثر من 65% من المياه المستخرجة من الخزان الجوفي استعملت للأغراض الزراعية. ونظراً لفقر الموارد المائية في قطاع غزة فمن المقدر أن تصل الاحتياجات المائية في قطاع غزة خلال الفترة من عام 2000 - 2020 إلى ما يقرب من 261.70 مليون م³ في السنة⁽³⁾.

إن عطش المناطق الفلسطينية، وتوقف مصير الوجود الفلسطيني على مدى توفر المياه يشكل عاملاً إضافياً لاستمرار الصراعات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. خاصة في ضوء الرؤية الإسرائيلية التي عبر عنها مثيرين مثير رئيس الوفد الإسرائيلي في اللجنة العليا المشتركة لموضوع المياه أنه ليست هناك إمكانية لحصول الفلسطينيين على كميات إضافية من المياه وفق ما نصت عليه الاتفاقيات⁽⁴⁾. إن هذه التصريحات وغيرها تعكس الموقف الإسرائيلي من موضوع المياه. ومفاهيم هذا الموقف والتي تكمن في استخدام القوة وفرض الأمر الواقع ونقلها داخل غرف المفاوضات، وعلى طاولة المفاوضات:

- على الفلسطينيين الاعتماد على تحلية مياه البحر ومعالجة المياه العادمة وتقليص مياه الزراعة.
- اعتبار المصادر المائية التي يشير إليها المفاوض الفلسطيني غير موجودة بدعوى نضوب مخزونها المائي.
- السيادة على مصادر المياه من حق الجانب الإسرائيلي فقط.

- أزمة المياه في الأردن:

يعتبر الأردن من الدول التي تعاني نقصاً شديداً في المياه، وموارده المائية شحيحة بشكل عام. تشكل الصحراء أكثر من 80 %

من مساحة الأردن، لذا فإن الجفاف يسيطر على البلد، والأمطار متذبذبة فيه من عام لآخر. أضف إلى ذلك نسبة النمو السكاني تقارب 3% سنوياً. وموجات الهجرة التي يتعرض لها الأردن (كما في حرب 1967 وفي حربي الخليج حيث تم تهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين والعراقيين إلى الأردن). وفي الخمس عشرة سنة الأخيرة زاد سكان الأردن إلى الضعف تقريباً. عدد السكان في العام 2001 أكثر من 5 ملايين نسمة⁽⁵⁾.

إجمالي الإيرادات المائية في الأردن يبلغ حوالي 1600 مليون م³. 40% منها من الأمطار، وهذه تستخدم في تطوير الزراعات البعلية، والباقي أقل من مليار م³ يؤمن منها 54% من المياه السطحية، ومن المياه الجوفية 46%⁽⁶⁾.

لقد دخل الأردن مرحلة أزمة تأمين الموارد المائية لسكانه. حيث ارتفعت بشكل ملفت الحاجة إلى المياه للاستهلاك المنزلي. كذلك فإن الصناعة وبعد أن كانت تستهلك في أوائل السبعينات 7 ملايين م³ أصبحت تستهلك 45 مليون م³ في أوائل التسعينات وهي في ارتفاع متواصل، بينما كان يقدر الاستهلاك المنزلي في أوائل التسعينات بحوالي 180 مليون م³. كما تطورت الزراعات المروية في الربع الأخير من القرن العشرين بشكل كبير. وتستهلك الزراعة ما مجموعه 650 مليون م³⁽⁷⁾. وبذلك نرى أن الأردن يستهلك حوالي 900 مليون م³ من المياه في أوائل التسعينات وهي مرشحة لأن تفوق المليار م³ حالياً.

- أزمة المياه في لبنان:

لبنان يكتفي بنحو 10 ملايين م³ سنوياً من أصل 55 مليون م³ هي حقه الطبيعي في مياه حوض الحاصباني الوزاني، ما يعني أنه يأخذ

سدس حصته صارفاً النظر عن خمسة أسداس، بينما لا تقوت إسرائيل مناسبة لتشجيع في المحافل الدولية أن مياه لبنان تذهب باتجاه البحر فيما تعاني الدولة العبرية نقصاً حاداً في مواردها المائية.

الدكتور بسام همدان في مقارنته للموضوع ينطلق من مقولة "لبنان قصر المياه" لم تعد متطابقة فعلياً مع أرض الواقع، إذ أن جملة ما يتحصل عليه سنوياً لا يتعدى ثلاثة مليارات م³ من المياه، يروي اثنين منها الأراضي الزراعية، ويستهلك السكان المليار الثالث، فيما ينال القطاع الصناعي 300 مليون م³، ما يعني أن لبنان يعاني عجزاً مائياً سنوياً يناهز 300 مليون م³(8)، وهو أمر مرشح للتزايد مع الزمن ليصبح مشكلة حقيقية، خصوصاً في ظل عدم استكمال المشاريع الاقتصادية التنموية.

وفي هذا الإطار تفيد دراسة أعدها الدكتور طارق المجذوب وصدرت عن وزارة الإعلام عام 2001 أنه "مع عودة أبناء المنطقة (المحسرة) إلى بلداتهم وقراهم ومزارعهم، فإن قطاع الزراعة يستلزم ري 4250 هكتاراً. وبعملية حسابية بسيطة، فإن كل هكتار مروي يحتاج، بمعدل وسطي، إلى نحو 9000 م³، وهكذا يكون إجمالي ما تحتاج إليه الأراضي الزراعية نحو 38.250 مليون م³/سنة. ويتوجب علينا توفير 5124 م³ في السنة. وهكذا فإن الاحتياجات السنوية لعام 2001 تقدر بـ 43.37 مليون م³ في السنة على الأقل، بينما لا يتعدى الاستعمال الحالي لمياه الحاصباني 6.8 مليون م³ سنوياً"(9).

- أزمة المياه في سورية:

الأمن الغذائي في سورية يتطلب مزيداً من التوسع في الزراعات المروية، وزيادة العائد الإنتاجي والاقتصادي من وحدة المساحة ومن

وحدة المسياه. وبالفعل فإن الزراعة المروية في سورية هي في توسع مستمر، فقد زادت في عام 1997 عن (1255) ألف هكتار، ويخطط لري مساحات إضافية تبلغ (1135) ألف هكتار حتى عام 2020. وعندئذ سوف يزيد الطلب على المياه للري وحده عن (22) مليار م³ بحسب المقنن المائي الحقلي المستخدم حالياً، أو (17.7) مليار م³ في حال تم تخفيض هذا المقنن إلى (7500) م³ للهكتار في السنة⁽¹⁰⁾.

من جهته الطلب المنزلي على المياه هو الآخر في توسع مستمر بسبب تزايد السكان. فحسب مصادر وزارة الإسكان والتعمير فإن كمية مياه الشرب التي أنتجت في عام 1995 بلغت (832574) ألف م³ ارتفعت إلى (987451) ألف م³ في عام 2000. ولقد ارتفعت نسبة المستفيدين من مياه الشرب في مراكز المحافظات من (95) بالمائة في عام 1995، إلى (97) بالمائة في عام 2000. وازداد نصيب الفرد الواحد من 161 ل/يوم إلى 193 ل/يوم. أما في الريف فقد ارتفعت نسبة المستفيدين من مياه الشرب من 70% في عام 1995 إلى 77% في عام 2000. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الاستهلاك المنزلي من خارج الشبكة فإن إجمالي الطلب المنزلي على المياه في عام 2000 قد بلغ نحو (1277.5) مليون م³⁽¹¹⁾.

الصناعة السورية لا تعتبر مستهلكاً كبيراً للمياه مع أن الطلب عليها هو الآخر في توسع مستمر نتيجة للتوسع في الصناعة ذاتها. لقد احتاجت الصناعة السورية في عام 1992 إلى نحو (237.8) مليون م³ من المياه، ووصل استهلاكها في عام 2000 إلى (480.9) مليون م³. ومن المتوقع أن يصل ما تستهلكه الصناعة والحاجات المنزلية من المياه إلى (4.12) مليار م³ في عام 2025⁽¹²⁾. وتشير التقديرات السورية اليوم إلى أن سورية تواجه عجزاً مائياً في مياه الشرب تقدر

عليار م³. لهذا تخضع العاصمة السورية إلى نظام تقنين صارم في الصيف وهذا يفرض على سوريا التمسك بحقوقها المائية في جميع الأحواض لتفادي الكارثة.

إن موضوع المياه مطروح على جدول المفاوضات السورية الإسرائيلية التي ما إن تبدأ حتى تتوقف لأجل غير معروف كما هو حالها في الوقت الراهن، وهو من الموضوعات المعقدة التي تمثل نقطة خلاف جديّة بين الطرفين. فإسرائيل لا تريد أن تتقيد بالمرجعيات القانونية السابقة المتعلقة بالمياه المشتركة بين سورية ولبنان وفلسطين والأردن التي أبرمتها سلطات الانتداب في حينه، وخصوصاً معاهدة عام 1920 (المادة الثامنة منها)، ومعاهدة عام 1922 (المادة الرابعة منها)، ومعاهدة عام 1926 (المادة التاسعة منها). ولا توافق على إخضاع المشكلة برمتها إلى القانون الدولي المختص والقواعد القانونية الدولية ذات العلاقة. وبدلاً من ذلك تطالب إسرائيل باتفاق ثنائي يحقق لها ما تريده دون أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول العربية، وهذا ما ترفضه سورية باستمرار.

- أزمة المياه غي مصر:

وفقاً للدراسة أعدت أخيراً فإن مصر ستكون بحاجة إلى 17 مليار متر مكعب من المياه بحلول عام 2017. وبحسب البيانات والنسب المئوية المعلنة فإن مصر تعتمد على مياه نهر النيل بنسبة 95%، في حين أن دول المنبع تتراوح نسبة اعتمادها بين 1% مثل إثيوبيا و5% مثل بوروندي.

استناداً إلى دراسة نشرها الكاتب عطية عيسوي في صحيفة "الأهرام" يوم 27 مايو/أيار 2009 فإن مصر لا تحصل على كمية من

المياه أقل من 4% سنوياً وبمعدل 5،55 مليار متر مكعب. وتقديراً من عدد من الخبراء فإن مصر ستقع تحت عجز مائي عام 2025 يصل إلى 32 مليار متر مكعب من المياه⁽¹³⁾.

معنى الأرقام يؤشر إلى أزمة مائية ستواجهها مصر التي تصنف من ضمن الدول الفقيرة مائياً فنصيب الفرد عام 2020 سيصل إلى 630 متراً وينخفض إلى 500 متر عام 2025 وبما يعني أن هذه الحصة لن تفي بأبسط احتياجات المواطن المائية⁽¹⁴⁾.

- أزمة المياه في إسرائيل:

وتجمع الدراسات حالياً على أن إسرائيل هي في حالة من العجز المائي، وأن هذا العجز كان مقدراً عام 2000 بـ 800 مليون م³. وأن العجز المتراكم اليوم يصل إلى مليار م³ وأن مواردها المائية ستقل بمعدل 30% عما هو مطلوب إذا ما استمرت على هذا المسار من استهلاك المياه، حيث أن حاجات الصناعة والاستهلاك المنزلي تتزايد بوتائر عالية نظراً للتطور الصناعي ولزيادة عدد المهاجرين إليها.

بالنتيجة إذا ما أخذنا العناصر الثلاثة التالية على الجانب

الإسرائيلي:

1. العلاقة بين الماء والاستراتيجيات الصهيونية منذ العام 1882 حين أسست أول مستعمرة [بناح تكفا] في فلسطين، حتى قيام إسرائيل في العام 1948.
2. والعلاقة بين الماء والاستراتيجيات العسكرية الإسرائيلية والاحتلالات المتتالية للأراضي العربية من خلال جميع الحروب والمعارك التي شنتها إسرائيل منذ قيامها حتى اليوم.

3. والعلاقة بين الماء والاستراتيجيات والآفاق المستقبلية التي تطمح إسرائيل إلى تحقيقها من خلال الوسائل المتاحة لها، سواء باستخدام ميزان القوى الراجح لصالحها في إطار [مفاوضات السلام] أو بالتهديد باستعمال القوة المسلحة أو باستعمالها فعلا على نطاق محدود أو واسع.

إذا أخذنا هذه العناصر وربطنا بينها وبين الواقع المائي في إسرائيل نجد أن احتياجات إسرائيل المائية سوف تزداد بمعدلات كبيرة خلال السنوات القادمة خاصة في ظل دعوات السياسة الإسرائيلية لاستقدام المزيد من المهاجرين اليهود وآخرها دعوة شارون لاستقدام 50 ألف يهودي فرنسي إلى إسرائيل. من هذا المنطلق، من المتوقع أن تزداد المخططات الإسرائيلية المدروسة والمهادفة إلى الاستيلاء على المزيد من المياه العربية. ويبدو أن هذا الاحتمال وارد ليس فقط في ضوء تزايد- الاحتياجات المائية الإسرائيلية لتسهيل استيعاب المهاجرين اليهود، ولكن أيضا في ضوء حالة تفكك الموقف العربي السياسي والعسكري وهشاشة التنسيق بين مختلف الأطراف العربية، الأمر الذي يفتح الباب على مصراعيه أمام دول الجوار الجغرافي للوطن العربي لتنفيذ مخططاتهم العدائية. وعلينا أن نتذكر أن مجلس الأمن القومي الإسرائيلي أوصى رئيس الحكومة السابق إيهود باراك خلال المفاوضات السياسية عام 1999 برفض "اقتسام المياه مع الفلسطينيين في ظل التسوية الدائمة والموافقة فقط على إدارة مشتركة لمصادر المياه في الضفة الغربية في نهاية مرحلة انتقالية طويلة تسيطر خلالها إسرائيل على مصادر المياه الجوفية الرئيسية في السفوح الغربية من السلسلة الجبلية في الضفة الغربية" واقترح التقرير الذي قدمه المجلس إلى حكومة باراك أن تطالب إسرائيل الولايات المتحدة

الأميركية بالضغط على الأردنيين والفلسطينيين للاندماج في منظومة إقليمية لتحلية المياه في حين اقترح الأردنيون والفلسطينيون أن تقيم إسرائيل مشروع تحلية لأنها قادرة على تحمل تكلفة المشروع، وتنقل لهما كمية أكبر من مصادر المياه الطبيعية فيما حذر تقرير مجلس الأمن القومي الإسرائيلي من "الموافقة على إدارة مشتركة للبئر الجوي في السفوح الغربية، ويرجع سبب ذلك إلى عدم قدرة الفلسطينيين على فرض الاتفاق ونتيجة لذلك سيتم حفر مزيد من الآبار الخاصة الأمر الذي سيقصص من كمية ونوعية المياه الجوفية"⁽¹⁵⁾ وكان موقف إيهود باراك في المفاوضات هو أن مصادر المياه الطبيعية لا تكفي لسد احتياجات إسرائيل والأردن وفلسطين لذلك وبدل توزيع العجز يجب إيجاد مصادر مياه جديدة بواسطة التحلية أو استيراد المياه من تركيا. وفي هذا السياق يلحظ شبه إجماع في واشنطن وتل أبيب على أن أي انسحاب إسرائيلي من أراضي الضفة الغربية، لن يكون إلى حدود 4 يونيو/حزيران 1967. ورغم الكلام الكثير عن ضرورة قيام "دولة فلسطينية قابلة للحياة" فإن ذلك الهدف المعلن، يبدو متعذراً بالنظر إلى إصرار الكيان الصهيوني على بقاء مستوطناته في الضفة الغربية، والتي تقع فوق الخزانات الجوفية الرئيسية للمياه في الضفة الغربية.

وتبقى خيارات إسرائيل المتاحة هي:

أولاً: استمرار السيطرة على المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ثانياً: الاستيلاء على مياه نهر اليرموك.

ثالثاً: التوسع في سرقة مياه نهر الليطاني.

مصادر الفصل السابع

1. تلفزيون فلسطين 2009/5/20.
2. تلفزيون فلسطين 2009/5/20.
3. بيان صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بمناسبة اليوم العالمي للمياه الذي يصادف 2009/3/22.
4. بيان الجهاز المركزي.
5. التقرير الاقتصادي العربي 2002، 10.
6. حسن شويكي، "الأمن المائي العربي"، مجلة الوحدة العدد 76، لعام 1991، 29.
7. الدكتور بيوار خنسي، "الوضع المائي القائم في أغلب دول الشرق الأوسط، 12-4-2005"، الموقع: www.kurdistanabinxete.com
8. المستقبل، 2005/9/28.
9. د. طارق المجذوب، "لا أحد يشرب"، بيروت، دار الريس، 1998.
10. حسان غانم، "الوضع المائي في سورية... واقع وتحديات"، "الحوار المتعدن"، العدد 1445، 2006/1/29، ودراسة صادرة عن وزارة الإعلام اللبنانية عام 2001 من إعداد د. طارق المجذوب، 99.
11. غانم، "الوضع المائي القائم في أغلب دول الشرق الأوسط".
12. المجذوب، "لا أحد يشرب"، 100.
13. المجذوب، "لا أحد يشرب"، 101.
14. عطا الله أبو سيف، "إسرائيل والمشاريع المائية في فلسطين المحتلة"، مجلة العلم والتكنولوجيا، العدد 17-18، يوليو/تموز 1980.
15. تل أبيب يوبسي آي 2008/4/28.

خاتمة

استعملت إسرائيل كل وسائل العنف الممكنة للحفاظ على مصادر المياه، ففي 18 أبريل/نيسان 1967، قامت بقصف وتدمير سد الوحدة الواقع بين الأردن وسوريا كما ضمنت إسرائيل باحتلالها أجزاء مختلفة من الأراضي العربية السيطرة التامة على منابع المياه وتفيد الإحصائيات المسجلة في السنوات الأخيرة أنه من بين 37 حادث عنف حول السيطرة على الماء في العالم، كانت إسرائيل طرفاً في ثلاثين نزاعاً مع جيرانها، هذا بينما سجلت الحالات السبع الأخرى في مختلف بلدان العالم. وهكذا نرى بوضوح الإصرار الإسرائيلي للسيطرة على منابع المياه بالمنطقة، وهو ما استنزف مخزون المياه الموجود بين حيفا.

إن تحقيق الأمن المائي في دول المشرق العربي هو من أعقد الأمور وأصعبها، إذ أن القسم الأكبر من أراضي هذه المنطقة يصنف مع الأراضي الجافة وشبه الجافة. كما أن سقوط الأمطار فيها يتميز بالتذبذب والتغير من عام لآخر. وإذا كان العالم العربي يشكل 10.2% من مساحة العالم و5% من عدد سكانه، إلا أن موارده المائية العذبة لا تمثل أكثر من 0.5% من المياه العالمية المتجددة. ويعتبر العالم العربي الأفقر ماءً بالمقارنة مع باقي المناطق الكبيرة في العالم، إذ يبلغ المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه العذبة فيه حوالي 1000م³ سنوياً مقابل 7700م³ في العالم. إلى ذلك فإن العجز الهائل في الميزان الغذائي في الدول العربية، تلزمه كميات هائلة من المياه لتغطيتها.

إن مواجهة تحديات الأمن المائي توجب اتخاذ إجراءات فعلية وعملية منها:

- وضع إستراتيجية عربية شاملة لتحقيق الأمن المائي العربي ترتكز على عدة محاور أهمها: (إقامة قاعدة معلوماتية للموارد المائية العربية إلى جانب الثغرات المناخية في المنطقة العربية). وتقوم هذه الإستراتيجية أيضا على رفع القدرات التفاوضية مع الدول غير العربية فيما يخص الاستغلال والاستفادة المشتركة من المياه إلى جانب بناء القدرات في مجال تعبئة وتخزين وتوزيع الموارد المائية، وكذلك البحث العلمي التطبيقي في كافة المجالات ذات الصلة خاصة ما يتعلق بتحلية مياه البحر ومعالجة المياه المستعملة.
- تحقيق تكامل بين الدول العربية في مواجهة القضايا المتعلقة بالأمن المائي، وتبني دعوة الجامعة العربية لعقد قمة مائية عربية.
- العمل على وضع صيغ قانونية تؤكد الحق العربي في المياه التي تأتي من خارج الوطن العربي.
- وضع رؤية عربية بشأن القضايا المتعلقة بالمياه، مثل تسعيرة المياه، وبنوك المياه، وبيع المياه، ونقلها خارج أحواض الأنهار الدولية.
- المواجهة الجماعية للأطماع والسياسات التي تهدف إلى سلب العرب حقوقهم في المياه أو الرامية لسرقة المياه العربية.
- تشجيع المستثمرين العرب على زيادة استثماراتهم في مجال مشروعات المياه وخاصة في مجال تحلية مياه البحر.
- مواجهة محاولة الاستغلال السيئ لأزمة المياه في المنطقة وذلك بالتنسيق مع مراكز الأبحاث والمؤسسات الدولية المعنية بمشكلة المياه في الشرق الأوسط.

- إنشاء محطات مياه لإزالة الملوحة تعتمد على الطاقة الشمسية المتوفرة بكثرة في الوطن العربي لتقليل نفقات التحلية.
- اعتبار المياه سلعة اقتصادية أي أنها ليست سلعة مجانية وبالتالي هدر المياه أو عدم ترشيد استخدامها سيؤدي لإلحاق الضرر بالبيئة.
- تطوير التعاون العربي والإقليمي في مجال الانتفاع بالموارد المائية المتاحة وتنميتها.

المؤلف

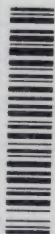
- حسام محمود شحادة، كاتب فلسطيني من مواليد دمشق 1954
- خريج كيمياء حيوية من جامعة دمشق
- كاتب وباحث متخصص في شؤون الصراع العربي الإسرائيلي
- كاتب وباحث في مركز دراسات فلسطين والعالم
- عضو الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين
- عمل كاتبا وباحثا مع دار صبرا بدمشق بين عامي 1987 و1990
- ثم مديرا لمكتب مؤسسة الغد للخدمات الإعلامية والصحفية في دمشق بين عامي 1990 و1993
- له العديد من المقالات والدراسات في الصحف والدوريات الفلسطينية والعربية إلى جانب عدد من البحوث من بينها "الخارطة الحزبية والسياسية في السودان" لفائدة الموسوعة الحزبية العربية.

الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية بشكل عام والمياه الفلسطينية بشكل خاص، هي جزء من مفهوم إسرائيلي متكامل لسياسة السيطرة على الموارد. وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة في الجولان وما تبقى من جنوب لبنان وأراضي الضفة الغربية، إنما يعني لها التخلي عن «غنائم الحرب».

فالمياه تشكل أحد أهم عناصر الإستراتيجية الإسرائيلية (السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية). فخلال المفاوضات عام 1999، أوصى مجلس الأمن القومي الإسرائيلي رئيس الحكومة آنذاك أيهود باراك برفض «توزيع المياه مع الفلسطينيين في ظل التسوية الدائمة والموافقة فقط على إدارة مشتركة لمصادر المياه في الضفة الغربية في نهاية مرحلة انتقالية طويلة تسيطر خلالها إسرائيل على مصادر المياه الجوفية الرئيسية في السفوح الغربية من السلسلة الجبلية في الضفة الغربية».

إن عناصر الإستراتيجية الإسرائيلية تنطلق من مسلمة أبرزها التمسك ببقاء السيادة الإسرائيلية على مصادر الموارد المائية. يستطيع أحد إنكار أن المستقبل يخبئ في طياته مفاجآت للعربي مهدد برمته، لأن المياه وحدها تؤمن الغذاء، والاحتياج لتستورد ما يقارب 40% من مجمل ما يستورده العالم الغذائية.

Bibliotheca Alexandrina



1091023

ISBN 978-9953-87-806-5



9 789953 878065



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES